التكامل مع القطاع الصناعي كفيل بتطوير القطاع الزراعي

8

ثورة ليبيا تهدد العالم بصدمة نفطية

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2057)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) اذار 2011

هل هنالك إدارة مثلى للنفط في العراق ؟

الاقتصادي | العدد (2057)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) اذار 2011

أكد عدد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين تراجع مستويات التنمية البشرية ووجود مؤشرات لمستويات كبيرة من البطالة وارتفاع مستوى الفقر وتراجع مستويات التنمية البشرية، ووجود تنمية منصفة بين المحافظات العراقية مجتمعة.

وقالوا خلال ندوة تخصصية عقدت في بغداد مؤخراً: هناك تمايز في مستويات التنمية بين محافظات إقليم كردستان عن بقية المحافظات في الوسط والجنوب والتي تعود الى جملة من المعطيات ومن أبرزها التداعيات الأمنية في الفترة السابقة وأهمية ارتباط التنمية البشرية والتخطيط لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد.

خبراء اقتصاديون:

تراجع مستويات التنمية البشرية.. من ملامح الحياة الاقتصادية

بغداد/ علي الكاتب

قال الخبير الاقتصادي الدكتور مهدي الحافظ: ان تراجع مستويات التنمية البشرية أصبحت من ملامح الحياة الاقتصادية في العراق، حيث لا تزال قيمة تجديد التنمية البشرية في العراق والتي تقع في النصف الأول من مسار البلدان المتوسطة التنمية وبقيمة ٦٪ وهي حالة غير جيدة اذ لا تمثل بلدا مثل العراق الذي يمتلك ثروة نفطية هائلة، وكذلك وجود معادن كثيرة والتي تضمن تطلعه لمجتمع متقدم بدلا من ان يكون بهذه الحالة التي تثير مخاوف الكثير من المهتمين بتطوير التنمية في العراق.

وأضاف الحافظ: ان نسبة المواطنين الذين يعيشون يومهم بأقل من دولار أميركي في اليوم الواحد تراجعت من ٢٧٪ في سنة ١٩٩٣ الى ١,٣٪ في سنة ٢٠٠٧ وهو مؤشر اخر لتدني معدلات التنمية في العراق، وتبقى مؤشرات الالتحاق بالمراحل الدراسية المختلفة غير مرضية أيضاً، كما ان معدلات النمو فيها لم تصل الى مستوياتها قبل سنة ١٩٩١، فيما يبقى الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية طويلاً.

وتابع: ان هناك عدداً من المؤشرات التي توضح ان العراق يقف متأخراً مقارنة بما تحقق من انجازات في هذا المجال والوصول الى إمكانية تحقيق الأهداف المحددة عالمياً في سنة ٢٠١٥ لوجود عدد من المحددات ومنها ما يتعلق بمؤشرات الفقر وسوء تغذية الأطفال، أما المؤشرات السلبية الأخرى كالبطالة فهي أسوأ من مما كانت عليه في سنة ١٩٩٠، الأمر الذي يجعل منها مجالات للتدخلات العابرة من قبل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار الى ان هناك ما يصطلح عليها بـ(التنمية غير المنصفة) لتوارد تقارير من المحافظات على نحو يثير الكثير من التساؤلات، خاصة مع التطورات الأخيرة في تلك المحافظات وجميعها تعود الى حالة التسرع في إعطاء الصلاحيات لها، بينما لا يزال العراق بحاجة الى نوع من الإرادة المركزية التي يجب ان تكون ديموقراطية تبنى على أسس محددة.

وبين ان فقدان الأمن في تحقيق التنمية البشرية هي من المعطيات والمؤشرات التي سبق الحديث عنها، حيث حصدت الحروب واعمال العنف أرواح المدنيين وانتشار حالات من الفساد في كل مكان، وهناك عنصر جديد هو ضياع بيان اكتساب المعرفة، خاصة مع التطورات الحديثة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لان المجتمع المتأخر في اكتساب المعرفة ليس له وجود حقيقي بين المجتمعات الأخرى وليس له مستقبل في العالم، كما ان تدهور المستوى المعيشي للسكان بصورة واضحة وهي مسألة معروفة ومصادرة القدرة على اتخاذ القرارات معاً وهي مشكلة موجودة في العراق ودول الجوار، ما لم يتم تلبية عنصر المشاركة كأحد العوامل المهمة والضرورية للقيام بإصلاحات حقيقية في العراق وبقية الدول الأخرى.

ونوه الى ان تداعيات المرحلة الانتقالية الراهنة والتي لا يزال العراق فيها برغم التصريحات التي تصدر بين الحين والحين عن اتخاذ خطوات كبيرة في هذا المجال يعاني من وجود مشكلة ان الكثير من القرارات والخطوات المعلنة التي لم تجد طريقها الصحيح وهو الأمر الذي

سيستمر لفترة معينة لطالما ان الحكومة العراقية غير قادرة على حكم جميع مناطق البلاد، حيث هناك تجزئة للسلطة وهي تؤدي الى نتائج سلبية من دون وجود صلاحيات شاملة للدولة تمكن من سير العراق قدما في تحقيق التنمية المنشودة، كما ان حدوث النتائج المدمرة للحروب والعقوبات الاقتصادية تعيق من إمكانية النمو الاقتصادي وتعرض القطاعات الصناعية والزراعية الى الإهمال الكبير وبقاء الإهتمام مقتصراً على قطاع النفط حائلاً دون استقلالية الاقتصاد الوطني، لاننا نعيش على النفط وان توقفه لأسباب طارئة او خارجية يعني بقاء الشعب العراقي دون مستوى التنمية المطلوب.

وأكد ان ارتفاع مستويات البطالة في العراق وفقدان المواطنين الى أمنهم الاجتماعي وازدياد مخاوفهم بشكل او بآخر، فيما يقدر البنك الدولي معدلات البطالة بنحو ٣٩٪ من مجمل القوى العاملة وما يؤديه الى تعطيل عملية إصلاح البنى التحتية واستمرار ربط الإنفاق العام ومنه الإنفاق الاجتماعي بعوائد النفط حيث تشكل العوائد النفطية بالنسبة للميزانية المالية بما يقدر بـ(٩٠٪) وهو نمط ملازم للاقتصاد الوطني منذ نهاية التسعينيات، والتخوف من تراجع الإنفاق العام على التنمية البشرية بسبب زيادة المطالب على القطاعات العامة وتخطيها نسبة ١٩٪، مما يجعلنا نخلص الى نتيجة مهمة وهي عدم إمكانية فصل التنمية البشرية عن التخطيط لكونهما ينبعان من منشأ واحد ويغذيان احدهم الآخر بصورة مباشرة، وهو ما نسعى الى تحقيقه في المرحلة الراهنة.

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة آمال شلاش: ان تقرير التنمية البشرية الذي تم إعداده في سنة ٢٠٠٨ وصدر في سنة ٢٠٠٩ بما يتضمن معلومات وتحليلات تعد نافذة المفعول تلاقي تطبيقاتها على ارض الواقع، خاصة ما يخص المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية كمفهوم من المفاهيم الاقتصادية الذي يجب ان ينعكس في تحسين معيشة الناس وتعظيم قوة رأس المال وشعور الناس بمدى تقدم التنمية البشرية، التي تتكون من عناصر نتلمس من خلالها تحقيق التنمية البشرية ومعرفة مقياس التقدم على مدى الأيام، وفي العراق وعند قياس ما تم تحقيقه من معدلات التنمية البشرية نجد ان مؤشرات دليل التنمية البشرية منذ سنة ١٩٩٠ احتل العراق فيها المرتبة ٩٦ بين الدول العالمية، والذي تراجع الى المرتبة ١٦١ في سنة ١٩٩٥ بسبب انخفاض مستويات الدخل للفرد العراقي ولترتفع الى الدرجة ١٣٠ في سنة ٢٠٠٠ ليتراجع الى الدرجة ١٢٨في ٢٠٠٦، وهو التسلسل الذي يحتله العراق حاليا بين دول العالم، ولو بقي العراق في ذات مستويات نموه في سنة ١٩٩٠ لكن بقي في خط متصاعد حتى الآن.

وأضافت: ان دليل التنمية البشرية بالنسبة للمحافظات تضمن نوعا من التمايز الواضح بين محافظة وأخرى وهو مرتبط بمعدلات الدخل ومؤشرات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتدنيه بين محافظة عن غيرها، حيث اشر تفوق محافظات إقليم كردستان على بقية محافظات العراق الأخرى والذي أرجعه من اعد التقرير الى الاستقرار الأمني في محافظات الإقليم خلال الفترة الماضية مقارنة بما عانته بقية محافظات الوسط والجنوب من تدهور امني ملحوظ خلال الفترة الماضية.

وأكدت انه تم إدخال موضوع مهم في تقرير التنمية البشرية وهو موضوع الأمن والذي لم يتم ذكره في تقارير مشابهة له في دول العالم الأخرى، باعتبار تعرض العراقيين خلال السنوات ٢٠٠٧/٦/٥ الى تهديدات كبيرة وخطيرة لأمنهم، اذ يعد الأمن الإنساني من أهم عناصر القيم الأمنية للإنسان لكونه يحصد حياته بالكامل، كما ان متوسط دخل الفرد وهو احد معدلات قياس التنمية البشرية الثلاث له مؤشرات في تذبذب وحدوث متغيرات فيه، حيث ان متوسط دخل الفرد العراقي في سنة ١٩٨٠ والبالغ ٣٨٠٠ دولار أمريكي انخفض بعد ذلك ليشهد تذبذبا في مستواه في سنوات الحرب العراقية – الإيرانية مروراً بالهبوط الحاد في مستوياته في سنة ١٩٩٠، وهكذا وصولاً الى سنة ٢٠٠٧ وما تلتها والذي لم يصل مستواه الى سنة ١٩٨٠.

وأشارت الى ان التعليم هو العنصر الأهم في تقرير التنمية البشرية بعد مستوى الدخل والذي يقاس بثلاثة مؤشرات وهي معدل التحاق من هم بسن التعليم الإبتدائي ونسبة الطلاب الملتحقين مئوياً في سنة ١٩٩٠ والتي تبلغ ٩٢٪ على وفق تطبيق مجانية التعليم، لينخفض بعد ذلك الى ٨٧-٨٨٪ لنسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس في سنة ٢٠٠٨، وهي تثير تساؤلات عن أسباب التراجع تلك والتي تتلخص في سعي بعض العائلات الى تشغيل أطفالها وزجهم في أنواع مختلفة من الاعمال وتوفير لقمة العيش لهم لكونهم فقراء ولا يتمكنون من إعالة أطفالهم وتوفير مستلزمات دوامهم في المدارس.

وأكدت وجود أسباب أخرى تتعلق بالمؤسسات الحكومية والعجز في أعداد المدارس وبناء المدارس للطلبة وتوفير فرص التعليم للجميع، إضافة الى ملاحظة ان أعداد الطلبة تتناقص في التحاقهم في الدراسة الثانوية والجامعية ومقارنة ذلك بأعداد المدارس ونسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم مقارنة بالإنفاق على الدفاع والأمن والصحة ضمن ميزانية الدولة العراقية المالية من منتصف الثمانينات من القرن الماضي ولسنة ٢٠٠٧، ووجود مؤشرات لأكثر من ١٠٠٠ مدرسة طينية في العراق في الوقت الحاضر تتخطى في وجودها محافظات الجنوب كما هو بديهي الى محافظات الوسط ومحافظة بغداد، مما يعكس الحاجة الى ٥١٥٩ مدرسة و٤٠٠، ٤١ معلم لغاية سنة ٢٠١٠، مع مؤشرات في الحاجة الى بناء ٥٠٠٠ مدرسة في الوقت الحاضر لافتة الى ان ما تم بناؤه حتى الآن غير كاف، في حين ان مؤشرات التمايز بين المحافظات المذكورة في البيانات التي ذكرها التقرير المذكور ونتائجه على كل محافظة مع توضيح للمعالجات والأولويات المعتمدة للسياسات التي يعتمدها مجلس المحافظة والمراكز البلدية والحكومة المركزية، والتي تمثل خارطة عمل للفترة المقبلة.

الى ذلك أشار رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الدكتور مهدي العلاق الى إشكالية المكاسب المتحققة من التنمية البشرية ضمن معطيات حسابية لمؤشرات الدخل القومي ومعدل القوة الشرائية وتوقع الحياة عند الولادة وهو المؤشر الصحي للبلاد ورقمين فرعيين لمستوى التعليم أحدهما لمعدلات الالتحاق بمراحل التعليم ونسبة تعلم الكبار، حيث تم الحرص في هذا التقرير على ان تكون الأرقام في غاية الموضوعية واستقصاء المعلومات ميدانياً وإجراء المسوحات الميدانية الى جانب المصادر الحكومية وغير الحكومية الرصينة مما انعكست ايجابيا على واقع التنمية البشرية في العراق.

وقال العلاق: ان تقريرنا هو الثالث من نوعه اذ تم إصدار التقرير الأول في سنة ١٩٩٥ وتم التحفظ عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برغم كونه نتاجا مشتركا بين الحكومة العراقية وبينهم، وفي سنة ٢٠٠٠ تبنت وزارة التخطيط تقريراً آخر تم التحفظ عليه أيضاً من قبل ذات الجهة، فيما يعد التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنة ٢٠٠٨ هو الثالث على هذا الصعيد.

وأضاف العلاق: ان دليل التنمية البالغ ٠،٦٢٣ يقل عن الرقم العالمي والبالغ ٠،٧٤٣، كما يقل عن معدلات القياس للدول متوسطة التنمية البالغ دليلها ٧ من ١٠ والدول النامية البالغ ٠،٦٧٩ وهو يرتفع عن معدلات الدول العربية البالغ ٦٩٪، وهذا يعني ان العراق في ادنى معدلات التنمية البشرية المتوسطة، كما ان مقياس معدلات البطالة في العراق يرتبط بمقياس منظمة العمل الدولية للبطالة التي تعتبر كل شخص يعمل في سبعة أيام من تاريخ المسح الميداني للتشغيل والبطالة وان كان قد عمل لساعة واحدة فقط في الأيام السبعة يعد عاملاً، ولذلك من الطبيعي ان يشير الى معدلات البطالة غير المرتفعة، ولكن الإشكالية مرتبطة في العراق بما يسمى بـ(معدل العمالة الناقصة) أي ان إنسان يعمل ولكنه دون مستوى ساعات العمل القياسية البالغة ٣٥ ساعة أسبوعياً، وهو معدل لا يزال مرتفعا بنحو ٢٥-٣٠٪، الا ان جهودنا لم تتوقف عند حساب دليل التنمية البشرية فقط، بل وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث اعتمدنا مقياس لم يتم تطبيقه سوى في ثلاث دول عربية فقط وهو دليل الحرمان، حيث أصدرنا التقرير الأول في سنة ٢٠٠٦، وحالياً أنجزنا التقرير الثاني وهو على وشك الصدور، وضمن مفهوم الحرمان أشرنا الى ستة ميادين أساسية وهي الصحة والتعليم والدخل والحماية الاجتماعية والبيئة والسكن، وهي مبادئ تحتوي كل منها عناصر واضحة للحرمان في مستوى ما تم مشاهدته خلال دراساتنا الميدانية، التي قمنا فيها بترتيب معين بين المحافظات، حيث تم ملاحظة وجود نسب معينة من الحرمان متفاوتة بين المحافظات، كما هو الحال في تقرير التنمية البشرية.

وأكد العلاق على ان هناك محاولات مستمرة لقياس التنمية في مجالات أخرى ومنه الأمن الغذائي، حيث تم إصدار الكثير من التقارير في هذا الشأن، فضلاً عن الإشارة في تقرير التنمية البشرية الى التفاوت بين الرجل والمرأة بفصل كامل لقياس التنمية، حيث تم ملاحظة وجود تفاوت وفروق بين الجنسين وهي نسب تتفاوت بين المحافظات اذ تحتل محافظات الجنوب موقعا متدنيا في دليل الترتيب.

وأشار الى ان موضوع الفقر تم الاعتماد في قياسه على الاتجاه المادي في القياس، مع التوسع بما يشبه تقريرنا للتنمية البشرية، لان خط الفقر المحسوب في سنة ٢٠٠٩ والبالغ ٧٧ الف دينار للفرد الواحد شهرياً تم بناؤه على أساس كلفة الحاجات الأساسية، حيث تم تقسيم هذه الحاجات الى غذائية وغير غذائية، شكلت الأولى ما مقداره اقل من ٥٠٪ من مكون خط الفقر و٣٤ الف دينار لتغطية موازنة السلع الغذائية التي تؤمن ٢٣٠٠ سعرة حرارية وهي غير كافية لحياة الإنسان وأدائه لفعالياته اليومية و٤٣ الف دينار للحاجات والسلع والخدمات غير الغذائية، بمعنى اننا لم نقم خط فقر مرتبط بالحالة الغذائية للفرد، بل وتذهب للحاجات غير الغذائية أيضاً، ولذلك ظهرت مستويات الفقر واضحة بنسبة ٢٣٪ وهي أكثر من المقياس التقليدي الذي كان سائداً مع بدء العمل بالأهداف الإنمائية والذي كان يقاس بحدود دولار واحد للفرد يومياً، لتكون مؤشرات البنك الدولي حالياً دولارين للدول متوسطة التنمية و(٥، ٢) للدول الأفضل حالاً، فإذا قمنا باحتساب الـ٧٧ الف يبلغ ٢، ٢ من ١٠ للفرد الواحد، مبيناً ان هذا يعني بلوغنا مستوى ٢-٣٪ من الرقم الذي تم مغادرته ولكن ما وصلنا اليه وهو ٢٣٪ هو رقم موضوعي وواقعي في الوقت الحاضر.

وتابع العلاق انه تم إصدار ثلاثة تقارير بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة الأول هو الأهداف الإنمائية للألفية والذي يشرح معاناة العراق وتحدياته أمام الوصول الى الأهداف الإنمائية الألفية في سنة ٢٠١٥، وتقرير مواجهة الفقر في العراق، ونخطط حاليا في الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيت الحكمة الى إصدار التقرير الوطني الجديد للتنمية البشرية الذي يتضمن محاور جديدة مثل التركيز على شريحة الشباب ومدى مشاركتهم في التنمية البشرية.

الاقتصادي | العدد (2057)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) اذار 2011

إنتاج النفط وطلب السوق العالمي

إيمان محسن جاسم

البعض يقرأ الأحداث الجارية في المنطقة قراءة سياسية أو اجتماعية أو إعلاميا، والبعض ينظر إليها على إنها ثورات لتغيير أنظمة دكتاتورية، وربما لم تؤثر ثورتا تونس ومصر على السوق النفطية لا من قريب ولا من بعيد، إلا إن الأحداث الكبيرة في ليبيا تؤثر تأثيرا كبيرا ومهما على قطاع النفط في العالم، خاصة وإن تأثيرات هذه الأحداث ستمتد حتى لمرحلة ما بعد سقوط الأنظمة من خلال عمليات التدمير المنظمة للمنشآت النفطية، وفي قراءة تاريخية، نجد بأن العقود الماضية شهدت فترات فوضى في إيران والعراق وفنزويلا تركت آثارها على إنتاج النفط العالمي حتى هذا اليوم، وبالتالي فإن الأمر يختلف كثيرا في ليبيا أو الجزائر أو البحرين في الأسابيع القادمة مما سيؤدي لارتفاع أسعار النفط كما حصل الآن بالفعل.

وتعتبر ليبيا وهي ثالث أكبر منتج للنفط بإفريقيا وهي محل أكبر احتياطيات مؤكدة بالقارة إذ يقدر احتياطيها بنحو ٤٤ مليار برميل. ويمثل النفط الليبي ٢٪ من الإنتاج العالمي ورغم إن هذه النسبة ضئيلة مع تقديم العربية السعودية استعداداتها لسد النقص الناجم عن تعطيل الإنتاج الليبي البالغ ١،٦ مليون برميل يوميا،إلا إن هذا لم يمنع من ارتفاع سعر برميل الخام لأكثر من ١١٥ دولاراً، وربما هذا بسبب إن ليبيا هي أول دولة منتجة للنفط تجتاحها الاضطرابات وهذا يعني بداية مخاوف عالمية من وصول هذه الموجة لدول نفطية أخرى كالجزائر المهيأة تماما لهذا الوضع أو حتى إيران التي تعيش اضطرابات داخلية لم تتوسع بعد.

وعندما نقول: بأن ليبيا ستؤثر على كميات النفط المتدفقة نعني بذلك عدم توفر الخبرات البشرية القادرة على إنتاج النفط الليبي بزمن معقول بعد استقرارها سياسيا لأن عمليات الإنتاج هذه تقوم بها شركات عالمية تركت أماكنها مع بداية الأحداث ولا يمكن أن تعود إلا بعد أن يستتب الأمن بشكل كبير جدا، خاصة وإن هذه الشركات تعمل وفق استثمارات طويلة وبالتالي فإن عدم توفر الأمن من شأنه أن يعرقل عمليات الإنتاج بدرجة كبيرة جدا.

وتمثل الحروب والاضطرابات الداخلية تهديدا كبيرا لصادرات النفط، وتاريخيا عام ١٩٧٩ مع ثورة إيران ضد الشاه انخفض إنتاج البلاد من النفط بأكثر من النصف، ولم يعد إلى سابق عهده بشكل كامل إلى الآن. وأدى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ إلى انخفاض حاد في إنتاج كلا البلدين لسنوات، وحدث تخريب لآبار النفط الكويتية، وفي فنزويلا تعطل الإنتاج بسبب إضراب ضخم بقطاع النفط عام ٢٠٠٢ ولم يعد إلى ما كان عليه. وبالتأكيد فإن دولا عديدة قادرة على سد احتياجات أسواق النفط العالمية وكما قلنا أهمها العربية السعودية التي بإمكانها القفز فوق ٨ ملايين برميل يوميا، وما يهمنا نحن في العراق أن ننظر لهذه التطورات من زاوية اقتصادية وأن نحث الخطوات في مجال زيادة الإنتاج النفطي للبلد في الأشهر القادمة بما يؤمن إمكانية أن يكون العراق قادرا على إنتاج وتصدير ٣ ملايين برميل يوميا في المرحلة الحالية خاصة وان الكثير من الشركات الموجودة في العراق بإمكانها أن تساهم في هذا الجانب من جهة ومن جهة ثانية أن ندرك جيدا بأن الأحداث المتسارعة ليس في شمال أفريقيا فقط بل حتى قرب منابع النفط في الخليج العربي من شأنها أن تجعلنا أكثر واقعية في كسب الزمن لصالحنا في هذا الميدان الحيوي والمهم لشعبنا، خاصة وان منافذ تصدير النفط العراقي متوزعة على جميع الجهات ولا يمكن أن نتحدد بمنفذ واحد من شأنه أن يعيق كميات جديدة من الصادرات العراقية أن تمر للسوق العالمي.

البطاقة التموينية في ملعب المحافظات

ميعاد الطائي

موضوع البطاقة التموينية او الحصة التموينية كما يسميها البعض يستقطب الاهتمام اليوم من قبل البرلمان والحكومة ووزارة التجارة، باعتبارها حالة تلامس حياة شريحة كبيرة من المجتمع العراقي في ظل الأزمة الاقتصادية العربية والاحتجاجات المطالبة بتحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي.

وكما يعرف الجميع ان وزارة التجارة كانت الجهة المسؤولة عن توفير مواد البطاقة التموينية وإيصالها للمواطن لتتحمل جميع مراحل وصول هذه المواد اليه عبر مراحل كثيرة، تبدأ بلجنة المشتريات وإبرام العقود وشحن المواد وخزنها وتوزيعها إلى المحافظات ولعب دور المشرف والمراقب على المخازن والوكلاء لضمان وصولها بصورة نهائية.

ولا يخفى على احد ان عمل الوزارة قد واجه إخفاقات كبيرة ومشاكل عديدة ساهمت في تدهور عملية وصول المواد الى المواطن خاصة عبر السنوات الأخيرة، والتي صار فيها المواطن لا يكاد يتسلم ما يستحق أن نسميه تموينا حقيقياً إضافة الى عدم معرفته اي الاشهر التي تم تسليمها وأيها لم يستلمها نظرا للإخفاقات المتكررة في وصول المواد لأشهر عديدة.

ولا بد من الإشارة هنا الى انه وبالرغم من التحسن الحاصل في المستوى المعيشي للمواطن فان نسبة كبيرة من العائلات العراقية ذات الدخل المحدود تعتمد على المواد الواردة في البطاقة التموينية لتلبية احتياجاتها الأساسية نظرا لتردي أوضاعها المعيشية.

وعبر دراسات مستفيضة جاءت المقترحات مختلفة ومنها إلغاء البطاقة التموينية وتعويض المستفيدين منها بمبالغ نقدية، إلا إن هذا المقترح لم يكن يلامس جوهر حاجة المواطن واعتبره البعض هروبا من قبل الحكومة ووزارة التجارة من مهمتها في توفير مفردات البطاقة واللجوء الى حلول غير منطقية من شأنها ان تساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق وزيادة الأعباء الاقتصادية على كاهل المواطن.

اما اليوم فنشهد حلاً اخر أكثر منطقية وهو إناطة المهمة الى مجالس المحافظات التي رحبت معظمها بالفكرة وعبرت عن استعدادها للقيام بالمهمة من اجل النهوض بواقع الخدمة المراد تقديمها من خلال هذا الجانب الذي يحمل بعداً إنسانياً واقتصادياً مهماً.

ومن الأهمية بمكان هنا ان نشير الى بعض المعطيات الايجابية التي سيحققها هذا الخيار ومنها ان وزارة التجارة ستتخلص من عبئا ثقيلا كان يشغل الكثير من كوادرها ومخازنها وموظفيها والأجهزة الرقابية والإدارية التي كانت تنشغل بصورة كبيرة بهذا الجانب على حساب واجبات أخرى تقع على عاتق هذه الوزارة كما هو الحال في الدول الأخرى، حيث ان البطاقة التموينية قد شغلت وزارة التجارة لفترة طويلة لم تتمكن من خلالها النجاح في توفير مفرداتها كما هو مخطط له ووفقا للحاجة الفعلية للمواطن، ما شكل عبئاً على الحكومة والبرلمان بالرغم من تخصيص مليارات من الدولارات سنويا لتامين المفردات المطلوبة للبطاقة التموينية والتي تمر عبر حلقات كثيرة في طريقها للمواطن ما يعرضها للتناقص والتأخير والمزيد من إغراءات الفساد مابين الشحن والتجهيز والقطع والتوزيع.

ومن اجل التخلص من هذه المركزية المعقدة وكثرة الحلقات الإدارية نرى بان مقترح إناطة المهمة بالمحافظات ومجالسها خطوة بالاتجاه الصحيح لاعتبارات كثيرة منها ان المحافظة هي الأكثر إحاطة بأبنائها من خلال وجود قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة خاضعة للتجديد والتحديث بصورة سريعة ويسيرة.

إضافة الى إمكانية التعاقد مع مناشئ جديدة عبر دول مجاورة تتمكن المحافظات من خلالها الحصول على أسعار مناسبة، بالإضافة الى قلة تكاليف النقل لان كل محافظة ستسعى للتعاقد مع الدول الأقرب ما يساهم في وصول المواد الغذائية بسرعة اكبر عبر منافذ حدودية وطرق مواصلات اقل تكلفة..

ومن الايجابيات الأخرى لهذا الخيار هو ان الوزارة كانت ملتزمة بلجنة مشتريات او أكثر إلا إننا اليوم أمام أكثر من ١٨ لجنة مشتريات تتوزع على المحافظات مما يزيد المنافسة بين مجالس هذه المحافظات على توفير الأفضل للمواطن وهذا سيوفر لنا مناخات جيدة من الشفافية والمنافسة الشريفة والمفتوحة أمام الجميع.

وأخيرا فان هذا الخيار يساعد على توفير فرص عمل للقطاع الخاص والأيدي العاملة في المحافظات وكذلك يمنح المواطن حق مراقبة الأداء والاعتراض على أي خلل او نقص من خلال مراجعة المجالس البلدية او مجلس المحافظة.

نتمنى ان تؤدي الخيارات الجديدة إلى اتخاذ خطوات من شانها تجاوز الأزمة التي تبحث عن حلول منذ فترة طويلة بالرغم من تعلقها بحياة المواطن المعيشية.

الاقتصادي | العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) اذار 2011

الحصانة السيادية لأموال العراق في الخارج والمديونية

د. احمد ابريهي علي

ينتهي العمل بنظام الصندوق العراقي للتنمية DFI في ٣٠ حزيران ٢٠١١، بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٩٥٦ الذي اتخذه نهاية عام ٢٠١٠، وحماية الأموال المرتبطة به. وسوف تفتح حسابات بديلة، بموجب القرار، لاستلام موارد النفط وتخصيص مبالغ التعويضات الحربية بعلم الامم المتحدة، ويقدم الامين العام تقارير دورية عن انتظام تحويلها. وبقيت التعويضات معرفة بنسبة ثابتة من مورد النفط، ما يجعل صادراته وموارده تحت رقابة جهات غير عراقية.

وكانت تلك الأموال محمية، أيضا، بالامر التنفيذي للرئيس الامريكي. واعربت الجهات العراقية، هذا العام، عن حاجتها لاستمرار الحماية لمدة اضافية.

ان مصادر الخطر على اموال العراق في الخارج تأتي من ديون القطاع الخاص الاجنبي على الحكومة العراقية والتي تسمى المديونية التجارية. وايضاً من مطالبات لمواطنين امريكان لتعويضهم عن انتهاكات تعرضوا لها ايام النظام السابق. والمصدر الثاني للتهديد قد اغلق بموافقة الحكومة العراقية على دفع مبلغ ٤٠٠ مليون دولار تتولى الحكومة الامريكية تقديمها للمطالبين بالتعويضات. وقد خصصت هذه المبالغ من متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء وتنتظر مصادقة البرلمان. وبذلك لم يبق من مصادر التهديد الا المديونية التجارية وتمت تسوية حوالي ٩٠ ٪ منها. وما بقي، دون تسوية، وهو مصدر الخطر يدور حول ٢ مليار دولار، ويبقى دون ٣ مليار دولار على وفق أعلى التقديرات. وقياساً على معايير نادي باريس، التي ارتضاها الدائنون التجاريون، قد يمكن تسويتها بسندات دين في مدى ٤٠٠ مليون دولار، أو نقدا على أساس ١٠ دولار وثلاثين سنتا لكل ١٠٠ دولار.

يفهم من ذلك ان الحجم الكلي لمصدر الخطر في نطاق ٣٪ من أموال العراق في الخارج الان. اما تقدير الخطر، والذي هو جزء من تلك النسبة، فيبدو

انه منخفض، وقد احيط بالغموض والتهويل ربما خدمة لمواقف وسياسات في مناسبات مختلفة.

لقد بقيت ديون رسمية على العراق، لم تنته تسويتها بعد، وهي للدول العربية التي لازالت تمانع من قبول معايير الاتفاق مع دول نادي باريس. ولا تشكل الديون الرسمية خطراً على اموال العراق في الخارج، ابداً.

ومن المفروض ان اموال الحكومة لا تتعرض، مبدئيا،. الى احتجاز قضائي لانها تتمتع بالحصانة السيادية Sovereign Immunity. والتي تعني ان الدولة محمية من اجراءات القضاء لدولة اخرى ذات سيادة. ولكن بعد تزايد انخراط الحكومات والشركات الحكومية في الانشطة التجارية تعالت الاصوات لتقييد هذه الحصانة. فأصبحت الدولة لا تستطيع الانتفاع من هذا المبدأ عند ممارستها لاعمال ذات طابع تجاري. ولذلك يبحث الدائن عن صفة تجارية يمكن اضفائها على عقد الدين أو سبب المطالبة، من جهة، والاموال التي يتحرك لاحتجازها من جهة أخرى. ويمكن ان تعزى الصفة التجارية التي تعطل الحصانة السيادية الى المجرى الاعتيادي والمستمر للعملية او لصفقة بعينها.

وهناك تعطيل للحصانة ينشأ من تعهد الدولة في وثائق التعاقد على الدين، او الصفقة التي انشأت الدين، برفع الحصانة السيادية، waiver. ولكن غالباً ما يقيد، هذا الرفع، لصالح الدولة الاجنبية التي تقام عليها الدعوى ولا يوسع خارج نطاق سياقه ولغته الخاصة. وهناك الرفع الضمني للحصانة عندما تقبل الدولة المتعاقدة التحكيم لدى دولة اخرى، او سريان قانون دولة معينة على عقودها، اواذا استجابت للدعوى دون الدفاع والمطالبة بالحصانة السيادية.

وايضاً يوجد مبدأ النفس البديلة Ego Alter ومضمونه اذا كانت شركة مملوكة للدولة او اية كيانات أخرى تابعة لها وتزاول، في ذات الوقت، نشاطاً ذا طابع تجاري، ويتمكن الدائن من اثبات ان الدولة تسيطر على تلك الشركة او الكيان، بصفة دائمة، وتتصرف بأمواله بطريقة تنفي عنه صفة الاستقلال، فعند ذاك يحاول الدائن تحريك دعوى لاستيفاء ما يستحق من اموال تلك الشركة او الكيان بديلاً عن الدولة المدينة.

وفي واقع الممارسة استطاعت الدول المثقلة بالمديونية، ومنها دول امريكا اللاتينية الكبيرة، حماية اموالها في فترات اخفاقها، وتكررت هذه الحالات حتى بعد عام ٢٠٠٥. ولا تشجع الحكومات المستضيفة للاموال على تعطيل الحصانة السيادية لكي تجتذب الاموال الرسمية الى اسواقها وتحافظ على علاقات سياسية حسنة مع الدول المدينة.

والظاهر ان السلطات العراقية لم تبذل كثيراً من الجهد، في الولايات المتحدة الامريكية او سواها، للانتفاع من قوانين الحصانة السيادية بعد عام ٢٠٠٣، وبقيت تدور حول حماية اموال الصندوق العراقي للتنمية والقرار التنفيذي للرئيس الامريكي. اي ان اجواء وثقافة التدويل استحوذت على المسؤولين والموظفين ولازالت مع الأسف.

ولا يستطيع المدعي اخضاع الجهة الحكومية للقضاء الا اذا استطاع اقامة الدليل على انطباق احد الاستثناءات من الحماية السيادية على عملها. وتتمتع الأموال التي تديرها البنوك المركزية بحماية اضافية، وخاصة اذا كانت لحسابها.

اية الاضافية لاموال البنوك المركزية مطلوبة لأهميتها الحاسمة للاستقرار المالي والنقدي.

استخدمت المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ مبدأ الحماية السيادية لابطال دعوى قدمتها عوائل ضحايا ١١ أيلول بتهمة ان السعودية تمول القاعدة.

ان مدخل النفس البديلة Alter Ego غالباً ما تخشاه الحكومات على اموالها في الخارج وتتحوط له وذلك بتهيئة ما يكفي من الدلائل لدحض انطباقه. ان البنوك المركزية جميعها مستقلة بما فيه الكفاية لاستبعاد شمولها بمبدأ النفس البديلة. وهذا الاستقلال متحقق في نظر القانون، والممارسة القضائية، حتى للبنوك المركزية المرتبطة اداريا بالحكومة، بل وحتى عندما يكون هذا الارتباط بوزارة المالية. ولم نسمع عن سابقة قضائية تفيد ان احد البنوك المركزية أصبح في عداد النفس البديلة بسبب ارتباطه الإداري، أو لأن أهداف الساسة النقدية تضعها الحكومة، أو لا، أو لأنه أقرض الحكومة أو المؤسسات المالية. ان استقلال البنك المركزي العراقي أكيد ولا يقدح به قرار المحكمة الاتحادية أبدا. وقد ذكرت بعض الصحف والفضائيات أقوالا تعبر عن انطباعات لا صلة لها بالواقع، وتجهل حقيقة الاستقلال المالي للبنك المركزي، وان قرار المحكمة الاتحادية لا صلة له بهذا الاستقلال. ولم تلتفت تلك الاقوال الى القوانين الحاكمة للإدارة المالية في العراق، وان الحكومة ليس لها صلاحية للتصرف بأموال البنك المركزي، لا قبل القرار ولا بعده. والبنك المركزي لم يقرض الحكومة بعد عام٢٠٠٣. ولا يتناقض اقراض البنوك المركزية للحكومات مع الاستقلال بل هو شائع، متعارف عليه، في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يوجد قانون ولا قاض يستثني بنكا مركزياً من الحصانة السيادية لأن لديه ديون على الحكومة. بل هذه مسألة تنظمها قوانين الدول واحتياجاتها وسياساتها. ان الطريقة التي يدير بها البنك المركزي العراقي أمواله محافظة الى حد لا يمكن معه اخراج اي من صفقاتها عن الصفة المتعارف عليها في ادارة الاحتياطيات. وقبل مدة وجيزة أخفق الدائنون لحكومة الارجنتين في الاستفادة من مدخل النفس البديلة مع اموال البنك المركزي الارجنتيني، حتى عندما اظهروا أوامر من رئيس الدولة توجه البنك المركزي لتسديد ديون على الحكومة، من أمواله، لصندوق النقد الدولي. كما اخفق دائنون آخرون في احتجاز اموال لشركة طاقة حكومية. لان الحكومة المعنية بينت ان امتلاكها لرأس المال وتدخلها في ادارة الشركة لا يكفي لنفي استقلالها وبالتالي فهي ليست نفساً بديلة للحكومة.

ان قرارات مجلس الامن التي فرضت اقتطاع التعويضات الحربية، مباشرة، من مورد النفط تمثل أقصى تعطيل لحصانة العراق السيادية. ولذلك لابد من العمل على دفع المبالغ المطلوبة بموجب اتفاق ثنائي مع دولة الكويت. وايقاف سريان المواد ذات العلاقة في قرار مجلس الامن رقم ١٩٥٦ الذي كرس الوضع السابق. ومن الضروري اصرار الحكومة العراقية على فصل التعويضات عن مورد النفط وتعريفها بأقساط مقطوعة لا علاقة لها بالنفط العراقي.وايضاً، لقد آن الأوان لإعادة النظر بعلاقات العراق مع المجتمع الدولي، ومؤسساته، باتجاه تأكيد الاستقلال والسيادة. ورفض وادانة تهديد العراق بالمنظمات الدولية ومجلس الامن وقراراته بغض النظر عن سياق الخطاب. ويقال الشيء نفسه حول تدخل الدول الأخرى مهما كانت صفتها.

الكاتب هو المسؤول وبصفته الشخصية
عما ورد في هذه المقالة

الاقتصادي | العدد (2057)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) اذار 2011

يعد القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الإنتاجية المعول عليها في احداث تنمية اقتصادية تعمل على تخليص الاقتصاد الوطني من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر تمويل وحيد.

(المدى الاقتصادي) حاورت الخبير الزراعي الدكتور جاسم محمد حافظ الذي عاد للتو من من بريطانيا حيث تحدث عن تحديات الاقتصاد الزراعي الوطني والسبل الكفيلة بالنهوض بواقعها.

خبير لـ(المدى الاقتصادي):

التكامل مع القطاع الصناعي كفيل بتطوير القطاع الزراعي

حوار/ ليث محمد رضا

***يشكل القطاع الزراعي ما نسبته 3% من المنتّج المحلي الإجمالي في حين كان يمثل 13% قبل أكثر من 10 أعوام فما سبب هذا البون الشاسع؟**

-أن القطاع الزراعي الذي يشكل أحد الفروع الرئيسة في البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني يعاني من إهمال وتخلف كبيرين بسبب السياسات الارتجالية للنظام المباد وغياب الرؤية الاقتصادية الاجتماعية والأهداف الستراتيجية لدولة ما بعد عام ٢٠٠٣ رغم محاولات وزارة الزراعة وبعض كوادرها الفنية تصحيح تلك الأمور، مما قاد الى عدم التطور المتوازن قطاعياً وجغرافياً، فالحروب وعسكرة البلاد أهدرت الثروت البشرية ولم تتح للمجتمع الريفي فرص تنمية رأس المال وتراكم الخبرة الإدارية، الى جانب انتهاج سياسة التوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي تجنباً لاستصلاح الأراضي الزراعية وادامتها مما أدى الى اخراج مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة من العملية الإنتاجية، والى هبوط الكفاءة الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج الزراعي.

وأن عدم انتهاج سياسة التوسع العمودي في الإنتاج الزراعي القائمة على التخصص والتركيز والتوسع في استخدام أساليب الزراعة الحديثة والتكنولوجية المتطورة، كان هو الآخر سبباً في التخلف الذي يشهده القطاع الزراعي كما أن تفتيت الأراضي الزراعية الى حيازات صغيرة لا يستقيم مع برامج تطوير الزراعة وتنمية الريف وتحسين حياة سكانه.

***يمثل القطاع الزراعي احد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي فما السبل الكفيلة لجعل القطاع الزراعي رافداً للقطاع الصناعي بمقومات النهوض؟**

-هذا السؤال يكتسي أهمية كبرى لما ينطوي عليه من دعوة هامة الى تسليط الضوء على أكثر المسائل التي تستأثر باهتمام الاقتصاديين المنشغلين في تطوير العلاقات المتبادلة وتغيير أشكال الإدارة الاقتصادية المعبرة عن التطابق العضوي بين القطاعين الزراعي والصناعي، واكتشاف الجوهر التقدمي لهذه العملية، التي يطلق عليها بالتكامل الزراعي – الصناعي والتي تسهم بشكل فاعل في دفع عجلة التطور الاقتصادي – الاجتماعي وفي خلق الظروف المناسبة لنمو وتأثر الإنتاج في الريف وإرساء القاعدة المادية للتحولات الاجتماعية والثقافية، وتجنيب البلاد من مشاكل التطور غير المتوازن للمناطق الجغرافية، حيث أن اقامة مشاريع التكامل الزراعي – الصناعي يدفع المجتمع الى توجيه الموارد المادية والبشرية والطبيعية الموجودة تحت تصرفه نحو تلك المناطق المتخلفة لانتشالها من الواقع المعيشي المتردي، ولنا ان نؤكد على أن عملية التكامل الزراعي – الصناعي تتطور باتجاهين أولهما اعادة تنظيم الإنتاج النباتي والحيواني على أساس استخدام المكائن المتطورة وإدخال المهارات الفنية الحديثة، وثانيهما التطابق العضوي بين الإنتاج الزراعي والصناعي تحت قيادة جهاز اداري لأي شكل من أشكال التكامل، فأن ما يعانيه القطاع الزراعي في بلادنا من صعوبات كبيرة، يمكن تجاوزها اذا ما أستغل المناخ السياسي الديمقراطي في صياغة قانون اصلاح زراعي يستمد من معطيات المرحلة الحالية جوهره لضمان أحداث تنمية وتطوير للقوى المنتجة في الريف، خاصة اذا ما جرى تنشيط القطاع التعاوني الزراعي واستعادة اراضي مزارع الدولة المنهوبة، حيث أن هذين الشكلين من ادارة الإنتاج الزراعي كفيلان بتمهيد شروط التكامل الأفقي الذي يخلق بدوره الاساس الموضوعي للتكامل العمودي، ولا بد من الإشارة الى أن التكامل الزراعي – الصناعي يلعب دوراً مهماً في إزالة الفوارق اقتصادياً وثقافياً واجتماعيا بين المدينة والريف، وإن التجربة الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم أفرزت ثلاثة أشكال للتكامل الصناعي- الزراعي استناداً الى عدد وحجم المزارع والمصانع المشتركة في هذه العملية، ومن ثم حجم الهيكل التنظيمي والإداري لها. وهي المشروع الصناعي – الزراعي، المجمع الصناعي – الزراعي، والإتحاد الصناعي الزراعي، إضافة الى أشكال أخرى سيطول شرحها، ربط الزراعة بالصناعة كفيل بإحداث تطور هائل في كل مناحي الحياة الريفية، ووضع القطاع الزراعي على طريق الازدهار، وتحقيق الأمن الغذائي فيما اذا أنجز على أسس علمية صحيحة.

***كيف تنظرون إلى جدلية الاستثمار في القطاع الزراعي وفي أي محور هي الأمثل؟**

-لا نرى في الموازنات المتعاقبة للحكومة ما يدعو الى الاعتقاد بان هناك رغبة صادقة في تطوير القطاع الزراعي، نظراً للتخصيصات الهزيلة التي رصدت لهذا القطاع كغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعكس بشكل جلي غياب الرؤية الاقتصادية الستراتيجية، ويخفي وراءه بعداً فلسفياً ينطوي على مصالح أنانية ضيقة تمهد الطريق لرفع اليد عن القطاع الزراعي بكامله وإفقار ملايين الفلاحين

الذين قد يضطرون لبيع أراضيهم الزراعية والعودة بهم الى العمل في أطار أساليب انتاج متخلفة وعلاقات انتاج بالية، فالدولة قادرة على الاستثمار في الاراضي الزراعية المنهوبة والمشار اليها اعلاه وتحديد أشكال الهياكل التنظيمية والإنتاجية المناسبة كشركات مساهمة مثلاً، ودعوة المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل وغيرهم للمساهمة في رأس مال الشركة بعد منحهم قروضاً بفوائد بسيطة وبشروط تسديد مريح الى جانب تشييد قرى عصرية لهم تتوفر فيها مستلزمات الحياة الكريمة كافة والمرافق الخدمية والترفيهية والثقافية والصحية وسواها.

***هل إن للقطاع الخاص دوراً فاعلا في تنشيط وتفعيل القطاع الزراعي؟**

-بالتأكيد القطاع الخاص الوطني يستطيع أن يلعب دوراً فاعلاً وعلى الرغم من احجامه عن الاتحاد الطوعي في التعاونيات الزراعية أو غيرها من النظم العاملة في محيطه الجغرافي، لكن الواقع الموضوعي يشير الى أن كثيراً من الفلاحين المالكين للحيازات الصغيرة قد هجروا مزارعهم وفضلوا العمل في المدن القريبة من قراهم لأسباب تتعلق بشحة المياه أو ارتفاع ملوحة التربة الزراعية أو صعوبة الحصول على قروض أو تردي الأحوال المعيشية وغير ذلك من الأسباب، وعليه فإنني أناشد القائمين على وزارة الزراعة بان يبذلوا جهداً مضاعفاً لإحياء الحركة التعاونية الزراعية، حيث إنها لا تخالف الشريعة الإسلامية (وتعاونوا على البر والتقوى)، وإنها أداة طيعة لنشر الثقافة الديمقراطية في الريف، إذا ما أعيد بناؤها على أسس صحيحة ووفق ضوابط تحكمها المبادئ، التي أقرتها المؤتمرات الدولية للحركة التعاونية، والتي أكدت على مراعاة قاعدة الاتحاد الطوعي للأعضاء، والاختيار الحر والديمقراطي لقياداتها، الى جانب المبادئ الأخرى، خاصة اذا ما علمنا بأن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية قد بلغ ١٩٩٢ جمعية في عام ١٩٨١ وأن نسبة العاملين فيها بلغت في عام ١٩٨٥ حوالي ١١٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع الزراعي، وإنها مهدت لتركيز الإنتاج، وظهور مؤسسات التكامل الأفقي والعمودي البدائية في الزراعة، وأرست تقاليد العمل الجماعي، فضلاً عن أنها أدخلت المكننة الزراعية وأساليب الزراعة الحديثة، ولو في أضيق الحدود. وصدرت تشريعات تؤكد على الدور الهام للحركة التعاونية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة. غير أن إشراف الدولة وتدخلها المباشر في شؤون الحركة التعاونية، وتحويلها الى أجهزة تنفيذية مساعدة للنظام البوليسي، أفرغها من محتواها التعاوني، وعرقل تطورها الطبيعي، ودورها المنتظر، ومن ثم أضر بسمعتها وبرغبة الفلاحين في الانتساب إليها. ونظراً للوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي لسكان الريف، وانعدام المقدرة الاستثمارية لديهم، الى جانب انتشار الحيازات الصغيرة للفلاحين، انعدمت أمكانية توفر شروط الإنتاج الزراعي الكبير، لذا أصبح لزاماً على الدولة، أن توفر هذه الشروط، من خلال بعض الإجراءات العملية كإصدار تشريعات قانونية، تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، للجمعيات التعاونية مع منظمات البيئة المحيطة بها، لضمان تجهيزها بالمكائن والآلات الزراعية وحصصها من الموارد المائية والطاقة، الى جانب حماية حقوق منتسبيها، وفق التشريعات الدولية في هذا المجال كما وينبغي تشجيع الفلاحين على الانضمام الى التعاونيات عن طريق :بناء القرى النموذجية، المجهزة بالماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، إضافة الى توفير الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البريد والهاتف وشبكة المواصلات ودور العبادة، وغيرها من مستلزمات الحياة الضرورية. (وقد سبق للجزائر إنجاز ذلك بنجاح، وشكل رمزاً لانحياز الثورة الجزائرية الفتية، لفقراء الريف الجزائري، وان الدعم الحكومي المالي للمنتجين الزراعيين التعاونيين، وتحسين مستوى دخولهم، الى جانب تطوير بعض المفاهيم وآليات العمل التقليدي للتنظيم التعاون، ويجب تسهيل منح القروض الزراعية الضرورية للجمعيات التعاونية الزراعية وبفوائد تشجيعية، كما وعلى الدولة فتح شبكة معاهد زراعية لتحسين المهارات الفردية لأعضاء الجمعيات، وبشروط تشجيعية، ولابد من إنشاء المصانع التحولية المناسبة لطبيعة المحاصيل المنتجة في مناطق التعاونيات، وتحديد الصيغ الإدارية والقانونية لطبيعة علاقاتها التكاملية مع الجمعيات التعاونية الزراعية المرتبطة بها.

***درجت وزارة الزراعة على منع استيراد الفواكه والخضراوات ومن ثم أطلقت العنان لها في فترات متقاربة فكيف تنظرون لهذا التخبط وما هو السبيل الأمثل للارتقاء بالإنتاج المحلي؟**

-أن من بين المهام المناطة بوزارة الزراعية هو ضمان الأمن الغذائي للمجتمع والعمل على تلبية حاجات الناس المتنامية من المواد الغذائية ارتباطا بالتحسن النسبي للمستوى المعيشي وتغيير العادات الغذائية الى جانب مسؤوليتها عن تأمين الظروف الملائمة لتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وحمايته من منافسة المنتجات الزراعية المستوردة، خاصة وأن تكاليف الإنتاج الزراعي المحلي مرتفعة بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعي كافة، لذا يبدو لي أن الوزارة تحاول التوازن بين هاتين المهمتين، فعندما يعجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الكلي على المحاصيل الزراعية تفتح الوزارة باب الاستيراد ومن ثم تغلقه حال ما تشعر العكس، وأن هذه الإجراءات المربكة للسوق تشكل دليلاً آخر على تدني كفاءة الحكومة في ادارة شؤون البلاد، وانعدام التكامل والوحدة العضوية بين أطرافها، فما بالك والحكومة الجديدة قد يصل حجم اعضائها الى حوالي ٤٥ وزيراً استجابة لاستحقاقات المحاصصة، فمعلوم أن الوزارات مجتمعةً باعتبارها نظماً تحتية تشكل الحكومة النظام العام، فأن تخلف احدها في تأدية مهامه كالكهرباء مثلاً سيؤثر حتماً على كل الأداء الاقتصادي الحكومي، والحل يكمن في زيادة التخصيصات المالية للاستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة في مجالي إنتاج الفواكه والخضراوات. وإصلاح السياسات الزراعية.

***يعاني العراق شح المياه، إذا ما تجاوزنا البعد السياسي في تدفق المياه من الدول المتشاطئة فما هو السبيل الأمثل بتقديركم لتوفير المياه للزراعة؟**

-مشكلة شحة المياه تعدو كونها مشكلة عراقية بقدر ما أنها أصبحت مشكلة معقدة تواجه معظم بلدان الشرق الأوسط، رغم أن ذالك لا ينبغي أن يضعف الجهود الدبلوماسية للحكومة العراقية في ضمان تدفق حصة العراق المائية من الدول المتشاطئة معنا على نهري دجلة والفرات والأنهر القادمة من إيران، ولمواجهة هذه الشحة يجب التوسع في استخدام أساليب الري الحديثة وحفر الآبار الارتوازية واستخدام الأصناف المقاومة للجفاف وتطوير الأبحاث والدراسات الزراعية لمواجهة التغيرات البيئية والمناخية الى جانب ذالك يجب اطلاق حملة توعية وطنية واسعة للحفاظ على الثروة المائية وترشيد استهلاك المياه.

الاقتصادي | العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) اذار 2011

هل هنالك إدارة مثلى للنفط في العراق ؟

- التحديات كبيرها وصغيرها -

أولاً:

حمزة الجواهري*

توطئة:

في هذا العرض سأسمي الشركات التي تحمل التراخيص لتطوير الحقول بـ"الشركات العاملة"، والشركات التابعة للوزارة مثل شركة نفط الجنوب أو الشمال بـ"شركات الوزارة"، والشركات التي تقوم بأعمال التطوير فعلا على أرض الواقع بـ"الشركات الخدمية التخصصية"أو"الشركات الخدمية"، وهذا رفعا لأي إلتباس بالمسميات التي سترد خلال العرض.

العقود التي نتحدث عنها هي تلك التراخيص التي اعلن عنها في الجولات الثلاثة، والتي ينبغي لها أن توصل الإنتاج العراقي من النفط الخام إلى١٢ مليون برميل يوميا، إضافة إلى عقود الغاز الثلاثة والتي أحليت بعد جولة التراخيص الثالثة، فقد أعتبرت هذه العقود نقطة تحول بتاريخ العقود النفطية على المستوى العالمي وعدت على أنها أكبر نجاح لوزارة النفط، بل والحكومة السابقة، وهذا حق، لأنها فعلا كذلك كما اعتقد.

لكن المؤسف حقا هو ما حدث بعد ذلك، أي عند التنفيذ، حيث أن الوزارة ومؤسساتها لم تستطع الإمساك بزمام الأمور كما ينبغي، فقد كان هناك مؤشرات كثيرة ذات دلالة واضحة على ضعف الأداء عند التنفيذ من قبل الشركات، بل وكما أعتقد، ضعف متناه أكبر بإدارة هذه العقود من قبل الوزارة ومؤسساتها. لذا كان لابد لي من وقفة للمراجعة اعتمادا على ما تيسر من معلومات عن بعض الجوانب وليس لكل شيء، لعلي أستطيع بذلك دفع الأمور نحو الأفضل، أي نحو إدارة سليمة لتحقيق أهداف العقود كاملة ولوقف الهدر، بل التفريط، بعشرات المليارات من الدولارات نحن بأمس الحاجة لها.

من خلال خبرتي الطويلة بالعمل مع الشركات العالمية أقول علينا أن نكون بمنتهى الحذر بالتعامل مع هذه الشركات لما تملكه من كوادر تتمتع بقدر كبير من الدهاء والحنكة بالتعامل السلس، والخبيث أحيانا، مع الآخرين، فما بالك والتعامل مع موظفين عزلوا عن الجديد في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، لذا أعتقد جازما أن الموظف في هذه الشركات سوف لن يتعامل مع العراقيين كما الملاك، ذلك لأن الشركات في النهاية مؤسسات يديرها أفراد وقد يكون هؤلاء الأفراد، أو على الأقل البعض منهم، على قدر كبير من الفساد والإفساد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن الغربيين عموما، كشعوب، لا تقل رغبة بالفساد عن العراقيين، لكن الذي يمنعهم من ذلك هو الأنظمة الصارمة والذكية التي تردع الفاسد أو المفسد لذكائها كما اسلفنا، ولقسوتها بالتعامل مع الفاسد أيا كان موقعه الوظيفي أو حزبه أو الجهة التي ينتمي إليها، لكن في العراق وكما يعرف الجميع، لا توجد تلك الأنظمة الصارمة والمتطورة والذكية وهم يعملون ضمن هذه البيئة، لذا فلا نتوقع منهم أن يتعاملوا كما الملائكة وهم يصرفون مليارات الدولارات، تسترجع في نهاية الأمر من النفط العراقي الذي ستنتجه هذه الشركات من الحقول العراقية وليس أموالا تدفعها هي، ولعل الآية الكريمة أفضل ما يدعم هذا الرأي،"ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها.."إلى آخر الآية الكريمة، فهم بشر أيضا ولديهم المعرفة الواسعة بالقوانين الرادعة للفساد والغائبة عن البيئة العراقية، لذا أقول يجب أن لا نتصور أن هؤلاء ملائكة في حين أن المال يغري النفس الأمارة بالسوء، فما بالك وهذه الأموال التي يتعاملون بها تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وهناك إمكانية لوجود من يدعمهم من العراقيين الفاسدين، وما أكثرهم مع الأسف.

ما أحاول قوله ليس رجما بالغيب أو تشاؤما ولا حتى إتهام لجهة ما بضمنها الشركات العاملة وأفرادها، لأني في النهاية أنظر للأمر من جانبه المهني المحض، حيث أن الفساد المالي أو الإداري ما هو إلا نتاج لضعف وتخلف الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقات الإنتاجية ضمن هذا القطاع أو أي قطاع إنتاجي آخر، وهذه الأنظمة المتطورة غير موجودة على الإطلاق، فكما نعرف أن الأنظمة التي نعمل بها غاية بالتخلف، هذا فضلا عن غياب العديد منها، في حين كان يجب أن يتم تنفيذ هذه العقود وفق أرقى أنظمة العمل المعمول بها عالميا، والتي كان يفترض أن تأتي بها الشركات قبل أن تنقل معداتها، بل وحتى مكاتبها وموظفيها للعراق، وهذا ما لم يحدث لحد الآن على الأقل، نعم هناك بعض أنظمة العمل النصف متطورة قد أدخلتها الشركات العاملة وهذه الأنظمة بحد ذاتها تشجع على قدر كبير من الفساد، كما وساهمت على الاستمرار بالعمل وفق الأنظمة العراقية الفاسدة، وهكذا استمر الفساد المالي والإداري كما كان عليه، وكأنها قد استمرأت هذه الحالة، ربما من أجل حصد المكاسب الشخصية، وربما بدفع من منظومات الفساد والمفسدين العراقيين الذين وجدوا بإدخال الأنظمة الجديدة والذكية تهديدا لمصالحهم الشخصية.

صحيح إن المنظومة القيمية للعمل في العراق متخلفة كحاصل تحصيل لتخلف المجتمع العراقي، وليس بمقدور هذه الشركات إعادة بناء المنظومة القيمية للبلد، لكن بلا شك كان لابد لها أن تبدأ بالجديد لا الاستمرار بما هو بال وقديم، خصوصا تلك القيم والأنظمة المتعلقة بالعقود والتجهيز والبناء، أي حيث يصرف الجزء الأكبر من أموال التطوير، فأبقت على ما هو معمول به، كما وأبقت على أساليب العمل المتخلفة أيضا، وبقي الفساد المالي والإداري مستشريا في أوصال قطاع النفط كما كان، بل إزداد بازدياد المصروفات لتنفيذ هذه البرامج.

كان التحدي الحقيقي قبل الإعلان عن عقود النفط والغاز في جولاتها الثلاث هو قبول الشركات العالمية بهذا النموذج الاقتصادي الجديد للعقود النفطية الذي لم يكن معروفا في الصناعة النفطية قبل الإعلان عنها وإجراء جولات التراخيص، كان التحدي الأول هو كتابة عقود تحقق شروط موضوعية عسيرة جدا لكنها غاية بالأهمية بالنسبة للعراق، فهذه العقود، التي أريد لها أن تكون عقودا معيارية أيضا وقابلة للتطبيق، يجب أن تضمن:

- حق ملكية الشعب لنفطه وثرواته التي تختزنها أرض الوطن، وأن تبقى

ملكا صرفا للشعب العراقي في كل مكان وأينما وجدت هذه الثروات في أرض العراق كما نص عليه الدستور في مادته١١١.

■ وأن يجري التطوير للحقول النفطية أو الغازية بأيدي عراقية، بحيث لا تقل نسبة العاملين على تطوير الحقول عن ال٨٥٪ من مجموع العمالة.

■ وأن يتم نقل التكنولوجيا الحديثة إليها، ومن ثم لباقي القطاعات الاقتصادية في العراق.

■ وأن يكون التطوير على وفق أحدث النظم التي تضمن نسب استخلاص أعلى ما يمكن من المخزون النفطي بعد إجراء الدراسات المكمنية اللازمة لهذا الغرض.

■ وأن تضمن الشركات مسألة استغلال الغاز المصاحب للنفط بالكامل، ومنع حرقه تحت أي ذريعة أو سبب، واستغلاله استغلالا أمثل يضيف ثروة إضافية للبلد لا أن يكون عبئاً عليه وملوثا للبيئة.

■ وأن تضمن الشركات تطبيق أفضل أنظمة السلامة للعاملين والسلامة العامة والصحة وحماية البيئة من الملوثات الصناعية الناتجة عن هذه الصناعة.

■ كما وتضمن الشركات وفق هذه العقود تمويلا كاملا لكلف التطوير على أن تسترجعها من النفط المنتج لاحقا دون أن يساهم العراق بدفع هذه الكلف لعجزه عن توفير المال اللازم لذلك، كون العراق عاجزاً عن تمويل مشاريع بهذه الضخامة وهو مازال يرزح تحت عقوبات دولية ثقيلة لا تخفى على القارئ، إضافة إلى جهود إعادة بناء البلد من الصفر بعد الخراب الذي لحق به عبر السنوات العجاف التي استمرت إلى أكثر من أربعة عقود متواصلة.

■ وأن تساهم الشركات في بناء الكوادر العراقية الجديدة وأن ترفع مستوى الكوادر العاملة حاليا إلى المستويات العالمية لكونها قد حجبت عما هو جديد في الصناعة النفطية لفترة طويلة من الزمن.

■ أن تتقاضى أجرا مقابل كل هذه الخدمات يجب أن يزيد على الأجر الذي تقدره وزارة النفط، وهو أجرا بخسا جدا كما تبين لاحقا.

■ وغيرها شروطا أخرى لا تقل أهمية عما تقدم.

لقد اعتبرت الشركات هذه الشروط غير منصفة، بل نوعا من الإجحاف بحقها، لذا أعرضت عنها في بداية الأمر، لكن ولضرورات اقتصادية كبرى تهم الاقتصاد العالمي برمته، وبضغط من حكوماتها، تراجعت الشركات عن مواقفها لضمان استمرار تدفق النفط للأسواق العالمية التي لم تعد تحتمل أعباء إضافية قد تكون السبب بإنهيار الاقتصاد العالمي برمته، ذلك لأن حقول العراق هي الضمان الأكيد وربما الوحيد لتحقيق حالة التوازن بين العرض والطلب على النفط والغاز في الأسواق العالمية فيما لو تم تطويرها بأسرع وقت ممكن.

وهكذا نجح العراق واجتاز أكبر عقبتين تقفان بوجهه، كتابة العقود وقبول الشركات بها لما تضمنته من شروط، بل وتعاقدت الشركات بشروط أقسى من تلك التي ظهرت في العقد الأول، وباشرت بالتنفيذ فعلا، لكن يبدو لنا اليوم، ومن خلال مراقبة ميدانية لتنفيذ العقود أن التحدي الأكبر يكمن بإدارة تنفيذ ما تم التعاقد عليه، حيث، وكما أسلفت، من خلال متابعة ميدانية، أن هناك خللا كبيرا ينبغي الوقوف عنده وتصحيح مسار التنفيذ باتجاه الهدف الذي وضعه العراق بالكامل، وليس فقط تحقيق مستويات الإنتاج التي ألزمت الشركات بها نفسها، بل تحقيق كامل الأهداف التي رسمتها العقود، لأن الأهداف الأخرى تعتبر أكثر أهمية من مستويات الإنتاج في الوقت الحالي، وذلك لأن حتى لو تم تحقيق الأهداف الإنتاجية كاملة، لا يمكن للعراق أن يصدر١٢ مليون برميل يوميا بعد خمس أو ست سنوات من الآن، وهذا ما أكدته معظم الدراسات الاقتصادية حول مدى استيعاب السوق النفطية العالمية لهذه الكميات، هذا فضلا عن محدودية حصة العراق في الأوبك، والتي سوف لن تكون بأي حال مفتوحة كما هو الحال الآن وذلك بسبب وجود منافسين ومشاكسين في الأوبك لا يروق لهم أن يكون العراق بهذا المستوى من الإنتاج والتصدير، وبالتالي بهذا المستوى العالي من الأهمية عالميا وإقليميا.

كان لابد لي من الإشارة إلى حجم النجاحات التي تم تحقيقها من قبل العراق لكي لا يظن البعض أني ضد عملية التطوير، أو أقف من العقود بالضد، بل ما أريد قوله هو أني أريد لهذه العقود النجاح الباهر وبلوغ كافة الأهداف التي رسمتها، لأنها في النهاية مسؤولية مشتركة للجميع وليس الوزارة ومؤسساتها فقط.

×مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية

الاقتصاد الليبي وغياب التشريعات

محمد صادق جراد

من الضروري ان ندرك بان هناك ترابطاً كبيراً بين الثورات التي تحدث اليوم في مدن عربية كثيرة وبين الاقتصاد المتردي لهذه الدول والذي شكل انتكاسات كبيرة في مستوى معيشة المواطن العربي على مدى عقود طويلة في ظل غياب خطط ستراتيجية تهدف لتنمية الاقتصاد ومعالجة مشاكله المتنوعة والمزمنة والتي تم تجاهلها من قبل الأنظمة حتى أصبحت قنبلة موقوتة انفجرت على اعتى الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة.

ولقد تأثرت هذه الثورات بالوضع الاقتصادي ومن جهة أخرى أثرت عليه بعد انطلاقها لتساهم في أزمات اقتصادية في الدول التي شهدت هذه ثورات، إضافة الى الدول التي يربطها بها استثمارات ومشاريع اقتصادية حيث بدأت تتجلى انعكاسات هذه الأحداث على الاقتصاد العالمي، ما أدى الى إرباك كبير في الأسواق العالمية متأثرة بما يحدث في الشرق الأوسط وخاصة ما حصل في تونس ومصر إضافة الى ليبيا العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث تصدر ليبيا ما يقارب ١،٢ مليون برميل يوميا الى أوروبا إضافة إلى الاستثمارات الأوربية الكبيرة والتي تقدر بمليارات الدولارات في هذا البلد، ولا ننسى أحداث البحرين التي تعد من الدول الخليجية القريبة من السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم.

كل هذا ساهم في ارتفاع أسعار النفط العالمية ونقصد هنا نفط خام برنت الأوروبي الى ١١٠ دولارات في أعلى ارتفاع له منذ عامين ونصف، وتداعيات أخرى تتمثل بانعكاسات تضخمية أدت بالنتيجة لزيادة الضغوطات من الدول الغربية على الدول المصدرة للنفط بزيادة إنتاجها.

من خلال هذه المقدمة نجد ان ما يحدث في ليبيا هو الأكثر تأثيرا من الأحداث الأخرى في المنطقة على الاقتصاد العالمي وفي نظرة سريعة للاقتصاد الليبي نجد ان النفط يشكل ٩٤٪ من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي وان الاقتصاد في هذا البلد قد تعرض على مدة سنوات ماضية لعقوبات دولية وأمريكية رفعت في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

والدينار هو الوحدة الأساسية لعملة ليبيا. ويتكون الدينار من ١٠٠٠ درهم، وهو مغطى بالذهب وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية ولا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى الجماهيرية. ويعادل الدولار الأمريكي ١,٢٦ دينار.

السوق الليبي سوق استهلاكي نشط نسبياً بعدد مستهلكيه الذين يزيدون عن (٦) ملايين نسمة والقدرة الشرائية المرتفعة لمعظم هؤلاء المستهلكين مقارنة بالأسواق المجاورة، إضافة إلى ضعف مستوى منافسة المنتج المحلى وعدم وفائه بمتطلبات المستهلك سواء فنياً أو سعرياً

كما أن السوق الليبي قريب نسبياً من مصادر التوريد لعدد من الدول العربية والأوروبية والأفريقية مما يجعل المنافسة فيه مفتوحة أمام السلع والمنتجات المتشابهة.

ويتم سد احتياجات الصناعات والمؤسسات العامة بنظام المناقصات وما تشترطه من ضرورة قيام الموردين بالتسجيل في السجلات المعدة لذلك للتأهيل للمشاركة في هذه المناقصات فإن القطاع الخاص الليبي والذي يتزايد دوره في نشاط الاستيراد يعتمد على الاتصال المباشر مع المصدرين سواء بزيارات من قبل هؤلاء المصدرين لمقار تواجد القطاع الخاص أو بزيارات يقوم بها التجار والمستوردين الليبيين للشركات المصدرة.

وحسب ما جاء في البرقية التي وضعها دبلوماسي أمريكي ونشرها موقع ويكيليكس، بان أولاد القذافي التسعة وزوجته يسيطرون على أغلبية قطاعات الاقتصاد الليبي لتعيد الى الأذهان قضية استيلاء بن علي وعائلة زوجته على مفاصل الاقتصاد التونسي وسرقة أموال البلاد وثرواتها.

حيث يسيطر سيف الإسلام القذافي على قطاع النفط عبر هيمنته على الشركة الوطنية العامة التي تقوم بإدارة هذا القطاع المهم والحيوي الذي تم إسناده الى الابن الأوفر حظا بخلافة القذافي.كما يسيطر سيف الإسلام على قطاع ستراتيجي آخر وهو الهيئة العامة للصحافة الآمر والناهي في الحقل الإعلامي الليبي.

وتقول برقية"ويكيليكس"إن معمر القذافي الذي يعرف جيدا الدور الذي لعبه الهاتف النقال في انتفاضة بنغازي في العام ٢٠٠٦ وضع قطاع الاتصالات في قبضة نجله الآخر محمد القذافي. وبما أن القطاع العقاري له شأنه أيضا في الاقتصاد الليبي، فقد وضع القطاع في يد ساعدي معمر القذافي، لاعب كرة متواضع، الذي أطلق في العام ٢٠٠٦ مشروع بناء مدينة كاملة في منطقة تملك قيمة سياحية كبيرة.

وتضيف البرقية الأمريكية المسربة، أنه منذ رفع بعض العقوبات الدولية ضد ليبيا في عام ٢٠٠٣ انتعشت بعض القطاعات التجارية وفتحت متاجر جديدة لبيع السلع الاستهلاكية، خصوصا متاجر الملابس الجاهزة التي تسيطر على القسم الأكبر منها الزوجة الثانية لمعمر القذافي صفية وابنتها عائشة.

ربما تكون المعلومات التي نقلها"ويكيليكس"عن برقية دبلوماسية سرية قديمة بعض الشيء وتعود إلى سنة ٢٠٠٦ ولكن الخبراء لا يرون أن الوضع تغير منذ ذلك الوقت.

وبحسب منظمة الشفافية العالمية التي تعنى بمكافحة الفساد"لا يوجد تشريع في ليبيا يضع حدا لتراكم الثروات ولا يوجد قانون تنظيم لاستغلال النفوذ".

وبالرغم من أن سيطرة القذافي وعائلته على هذه القطاعات تدر عليهم مبالغ طائلة يظل من الصعب التحديد الدقيق لثروة أسرة العقيد الليبي في ظل غياب الشفافية في بلد مقفل أمام الحريات والرقابة من قبل المجتمع المدني الذي يسجل غيابا كبيرا في بلد مثل ليبيا.

في الختام نريد ان نقول ان الكثير من الدول بحاجة الى البدء بصفحة جديدة في معالجة مشاكلها الاقتصادية ووضع خطط ستراتيجية بعيدة المدى تهدف الى النهوض بالواقع الاقتصادي تحت رقابة قانونية ومؤسساتية نزيهة وخاصة في ظل دخول الشعوب على خط مراقبة ومحاسبة الأنظمة على هدرها للمال العام.

الاقتصادي | العدد (2057)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) اذار 2011

هل نمتلك رؤية اقتصادية صحيحة؟

حسين علي الحمداني

يبدو إننا لازلنا نفتقد للرؤية الصحيحة لامتصاص المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها المجتمع العراقي وأهم هذه المشاكل هي البطالة التي تقود للكثير من المشاكل الاجتماعية والثقافية أيضا، وتابعنا جميعا موجة الاحتجاجات الشعبية في دول المنطقة على خلفية هذه المشاكل وما تركته من تداعيات ليس على تونس ومصر فقط بل تعدت ذلك على مجمل اقتصاديات المنطقة العربية.

وتابعت الندوة الاقتصادية التي نظمها مجتمع الأعمال الوطني العراقي لمناقشة سبل جذب الاستثمارات للبلد وتنشيط القطاع الخاص، وحقيقة الأمر يمثل الاستثمار حقلا مهما جدا في امتصاص البطالة في البلد وربما يتصور البعض بأن الاستثمار يعني جلب شركات عالمية للتنقيب عن النفط وغيرها دون أن نرعى القطاعات الأخرى الأكثر جدوى إن صح التعبير في امتصاص البطالة وفي مقدمتها القطاع الخاص العراقي الذي يحتاج لإعادة تأهيل، وهذا القطاع بحاجة ماسة لخارطة طريق أن صح التعبير بين الدولة وبينه، هذه الخارطة من شأنها أن تعيد للاقتصاد العراقي بعض ركائزه التي افتقدها في السنوات الماضية ونجد بأن الأجواء مهيأة تماما لعودة القطاع الخاص ذات الطبيعة المتنوعة سواء في مجالات الصناعة أو الزراعة أو التصنيع ذاته، خاصة وإن السوق العراقي بحاجة كبيرة جدا لقطاع خاص متميز.

وبالرغم من إن الندوة لم تبتعد كثيرا عن التمنيات وظلت تبحث في هذه الأماني دون أن تكون جريئة في طروحاتها لإنعاش القطاع الخاص، خاصة في غياب الثقة ما بين القطاع الخاص والدولة وهذه الثقة ربما لها ما يبررها من كلا الطرفين، فالدولة تجد بأن عدم تنفيذ قانون التعرفة الكمركية من شأنه أن يجعل القطاع الخاص العراقي أمام تحديات كبيرة في مواجهة السلع المستوردة من الخارج سواء بالأسعار أو النوعية، فيما يجد القطاع الخاص بأن عدم إقرار قانون التعرفه يعني فيما يعنيه محاولة مستمرة لإجهاض دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد العراقي.والذي يلاحظ الكثير من ورش العمل والندوات المختصة سيكتشف بأن الحكومة العراقية غير جادة في تفعيل دور القطاع الخاص ولا تعير له أية أهمية سواء من خلال الدعم أو القوانين والتشريعات وهذا ما أنعكس على الاقتصاد العراقي نفسه الذي وصل حد الاستيراد للبضائع إلى مستوى الفواكه والخضراوات.

ولكن ما يمكننا إدراكه بسهولة بأن واضعي الخطط الاقتصادية في العراق لازالوا يعتمدون في بناء الاقتصاد العراقي على عائدات النفط، دون التفكير بتفعيل المفاصل الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تديم الاقتصاد العراقي، لأن الاعتماد على شريان واحد لتغذية اقتصاد بلد يعرضه لمشاكل كبيرة خاصة في ظل التوترات الكبيرة التي تسود المنطقة والتي لا أحد يتكهن بنتائجها، يضاف إلى ذلك تذبذب أسعار النفط من جهة ومن جهة ثانية بحث الكثير من الدول المستهلكة للنفط عن بدائل أرخص من النفط.

وهذا ما تجلى بوضوح في إقرار موازنة ٢٠١١ من خلال عمليات الترقيع – إن صح التعبير – التي اعتمدها واضعو الموازنة سواء بتخفيض الرواتب للهيئات الرئاسية، وتحويل المنافع الاجتماعية للرئاسات إلى شبكة الحماية، يضاف إلى ذلك تحويل مبلغ ٩٠٠ مليون دولار كانت مخصصة لصفقة طائرات، تم تحويل هذا المبلغ صوب البطاقة التموينية، ورغم إن هذه الإجراءات أريد منها امتصاص نقمة الشعب من التفاوت الكبير في مستويات المعيشة من جهة ومن جهة ثانية إيجاد حلول سريعة لمشاكل لم تأخذ نصيبها في موازنة ٢٠١١ بدليل إن المبالغ التي حولت إليها بعد تعديل الموازنة تبدو غير كافية لحلها لكنها تبقى جزءاً من الحل.

ما نريد أن نقوله بأن واضعي الموازنة لم يفكروا بمشاكل المجتمع العراقي مطلقا بل جل همهم كان تقاسم هذه الموازنة وفق مفهوم المحاصصة، ولكن هذه المرة المحاصصة المالية خاصة وإن الصراع السياسي في البلد لم يكن يستهدف المنصب بقدر ما كان يستهدف صلاحيات المنصب ومنافعه،وهذا ما تجلى بوضوح تام في موازنة ٢٠١١ وهو يعكس ضعف الرؤية لمشاكل البلد والتغاضي عن إيجاد الحلول المناسبة لها رغم توفر الكثير من الإمكانيات المادية.

الوطن العربي ومعدلات البطالة

علي نافع حمودي

على وقع موجات الاحتجاجات الشعبية التي طالت دولا عربية عديدة، ويتوقع البعض أن تنتقل هذه الموجة لبعض الدول في وسط آسيا لتشابه الظروف الاقتصادية والتركيبة السياسية فيها مع الدول العربية.

على خلفيات هذه الأحداث اصدر المعهد العربي للتخطيط دراسة بعيدة جدا عن الواقع المعاش، وهذا البعد سببه على ما يبدو ارتباطات هذا المعهد بالنظم السياسية الحاكمة، حيث توقع المعهد بأن يبلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٩ مليوناً في عموم الوطن العربي، وبالتأكيد فإن هذا الرقم لا يمثل إلا جزءاً من الحقيقية حيث يقدر البعض بأن العدد قد يفوق في عام ٢٠٢٠ ما يمثل أكثر من مائة مليون عاطل عن العمل خاصة وإن الخطط الموضوعة لامتصاص البطالة في العالم العربي لا تلبي الطموحات ولا يمكن أن تعالجها بالشكل الذي يحد منها.

وتتركز البطالة عند الشباب العربي فحوالي ٦٠٪ من العاطلين هم من فئة الشباب دون سن الخامسة والعشرين، ويشير تقرير نشرته مجلة"جسر التنمية"التابعة للمعهد، إلى أن"الفتيات أكثر عرضة للبطالة من النساء أو من الشبان الذكور، كما أن الشباب المتعلمين يعانون البطالة أكثر من الذين أقل منهم تعليما بحكم بحثهم عن وظيفة تتناسب ومؤهلاتهم الأكاديمية وتحصيلهم الدراسي سواء في القطاع العام للدولة أم القطاع الخاص.

وبالتأكيد فإن النسبة قابلة للزيادة في ظل النمو السكاني الكبير في الوطن العربي الذي يعتبر الأسرع والأعلى في العالم، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة نسبة المؤهلين للعمل أي الذين بأعمار العمل، وبمقارنة في السنوات الماضية نجد بأن نفوس الوطن العربي ارتفعت من ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٦٥ إلى ٣٢٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠، ومن المتوقع وفق نسب النمو المرتفعة هذه أن يصل نفوس الوطن العربي عام ٢٠٢٠ إلى ٥٠٠ مليون نسمة، مما سيزيد من نسبة البطالة خاصة في ظل المعالجات الضعيفة جدا لهذه المشكلة.

وبالتأكيد فإن هذا النمو السكاني من المفترض أن يكون عنصراً إيجابياً في ظل وجود خطط تنموية من شأنها أن تمتص الأيدي العاملة بما يؤمن رفاهية المجتمع، إلا إننا كما أشرنا لا نمتلك التخطيط الصحيح والسليم لتوظيف الموارد البشرية في بلداننا، وبالتالي تتحول هذه الموارد البشرية إلى عبء في الموازنات السنوية وتنعكس سلبيا على فرص التعليم والصحة والسكن والخدمات والسلع الغذائية وغيرها من الأمور المترابطة مع بعضها البعض.

وبنظرة للأقتصاديات العربية الريعية نجد بأنها فشلت في تحقيق نسب نمو يتجاوز ٥٪ من أجل أن تساهم في تسريع وتيرة خطط التنمية والتشغيل، وهذا الفشل يتراكم سنويا ودائما ما يكون هنالك عجز في الموازنات السنوية للبلدان العربية مع وجود مديونية وقروض واجبة الدفع أو الجدولة.

وهذا يجعل نسب البطالة ترتفع سنويا أيضا وبشكل تراكمي كما أشرنا لأن هذه العملية مرتبطة بنسب النمو الاقتصادي وخطط التنمية والموازنات العاملة خاصة ما يتعلق منها بالاستثمارات.

ويمكننا القول بأن البطالة مشكلة مشتركة بين كافة الدول العربية وهي تؤثر كما يعرف الجميع على مجمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية لبنية المجتمع العربي الذي يخوض الآن صراع مع الأنظمة من أجل تحسين أوضاعهم المعاشية. لهذا نجد من الضروري جدا أن نبدأ بوضع خطط مدروسة من شأنها أن تحقق نسب نمو تتجاوز بكثير نسبة ٥٪ في اقتصادنا بغية توفير مزيدا من فرص العمل لفئات العاطلين بما يؤمن بناء مجتمع سليم وصحيح ويحقق تقدم في ميادين التعليم والصحة والغذاء والتنمية واستغلال الثروة البشرية بالشكل الذي يجعل منها عاملاً إيجابياً.

تأثير أزمة الغذاء العالمية على العراق والحلول الستراتيجية لمواجهتها

علي عبد الكريم الجابري

يسهم القطاع الزراعي في العراق بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك من خلال ما يوفره هذا القطاع الحيوي من محاصيل زراعية تدخل كمواد أولية ووسيطة في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن دوره في توفير المنتجات الغذائية الضرورية لتلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء، ناهيك عن مساهمته الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي بشكل عام، إلا أن العراق لا يزال يعاني من مشكلة قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العراق طيلة العقود السابقة والتي عكست آثارها السلبية على القطاع الزراعي في العراق، فضلا عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وتأتي أزمة الغذاء العالمية في الآونة الأخيرة كعامل سلبي آخر على القطاع الزراعي في العراق يعمل على إعاقة تنميته وتطويره، عن طريق دورها في رفع أسعار الغذاء، فضلا عن دورها في رفع أسعار المستلزمات الزراعية المتنوعة الضرورية للعملية الإنتاجية الزراعية.

مما انعكس بشكل سلبي على إمكانية العراق من تحقيق التنمية الزراعية الشاملة والتي يهدف من خلالها تحقيق أمنه الغذائي كخطوة أولى لتحقيق أمنه القومي.

إذ أصبح العراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين مستوردا رئيسا بعد أن كان ينتج ما يكفيه برغم إمكانياته المحدودة، إذ اخذ يعاني فجوة غذائية تتسع باستمرار في ظل سياسة إغراق السوق العراقية بمختلف أنواع السلع والمواد الغذائية وما في ذلك من انعكاسات سلبية على السوق والمستهلك بوجه عام ذلك عن طريق ما يأتي:-

إن سياسة الإغراق التي تعتمدها الدول المنتجة والمصدرة للغذاء ولاسيما البلدان المتقدمة منها ومن شأنها الأضرار بالمنتج الزراعي المحلي وذلك لعدم القدرة على منافسة أسعار السلع المستوردة.

عدم قدرة القطاع الزراعي على مجابهة التحديات المالية والفنية والتكنولوجية والسعرية في ظل الانفتاح التجاري مالم يكن هناك دور فاعل للدولة في دعم القطاع الزراعي.

الأضرار التي سيتحملها المنتج الزراعي من جراء خسارته مما يعني ترك الأرض وترك العمل الزراعي، وهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل، ولاسيما أن هناك أكثر من ٣٥٪ من القوى العاملة في الزراعة.

وفقا للفقرة الثالثة فانه سيحرم عدداً غير قليل من أبناء المجتمع العراقي من الفرص المدرة للدخل وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية، فضلا عن مستواهم العلمي والثقافي والمعاشي.

خسارة العراق لمبالغ مالية كبيرة جدا من العملات الصعبة نتيجة لاستيراد الغذاء، وهذه المبالغ ستكون متزايدة باستمرار بسبب زيادة الكمية المطلوبة من الغذاء بسبب النمو السكاني وارتفاع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي تأثر عملية الاستثمار المطلوبة في التنمية، مما يعني انخفاض

حصة الفرد من التنمية.

بالرغم من أن المستهلك العراقي سوف يستفيد للوهلة الأولى من انخفاض أسعار السلع الزراعية بسبب سياسة الإغراق، إلا انه وبعد تحقق أهداف سياسة الإغراق من تدمير الزراعة المحلية، سوف يتحمل المستهلك الزراعي أضراراً كبيرة من خلال ارتفاع السلع الغذائية بسبب حالات الاحتكار وما يرافق ذلك من غش تجاري وصناعي خصوصا للأغذية.

سوف تدخل لأسواق العراق سلع غذائية رديئة النوعية وذات آثار سلبية على صحة المستهلك العراقي.

إن الأمن الغذائي الوطني والقومي سيكون رهينة السياسة الدولية والشركات الاحتكارية وما تمارسه من ضغوطات اقتصادية وسياسية.

إذ تشير التقارير العديدة إلى توقعات بارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية خلال السنوات المقبلة، ما يدعو إلى السرعة في تامين العراق للمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية من خلال تملك العراق لأصول إنتاجية زراعية، إما بمشاركة الفلاح العراقي أو الدخول في مشاركات فعلية مع شركات الاستثمار الزراعية الأجنبية أي المساهمة المالية في مثل هذه القطاعات داخل العراق أو حتى خارج العراق، وتولي الشركات الأجنبية لعملية الإدارة والإنتاج، حيث توافر الأراضي الزراعية التي تحتاج فقط إلى عملية الإعداد والتخصيب ليس إلا، لان الجهة التي ستتحكم وتسيطر على الغذاء في المستقبل ستمتلك قوة ستراتيجية تمكنها من مواجهة الأزمات الغذائية العالمية، إضافة إلى أن العراق يمتلك النفط وهو العامل الذي سيمكنه من تامين الوقود للآلة الزراعية وتشغيل الصناعات الغذائية، ومن المهم ذكره هنا هو القرار الصائب الذي اتخذته وزارة التجارة العراقية في شراء أراضٍ زراعية لإنتاج الأرز في فيتنام والذي وفر جزءاً ليس يسيرا من مادة الأرز، وينبغي تكرار مثل هذا الاستثمار الغذائي.

الحلول الستراتيجية لمواجهة الأزمة في العراق

ولغرض مواجهة أزمة الغذاء العالمية وتقليص التبعية في سد احتياجات الغذاء وبما أن الأمن الغذائي يعد من أهم مقومات الحياة ومرتبط بالأمن الوطني وأصبح احد الأسلحة التي تستخدم من الدول المنتجة للغذاء لتحقيق أهدافها السياسية، لابد من سياسة اقتصادية واضحة في تنمية قدرات العراق في الإنتاج الزراعي وتوفير السلع الغذائية الستراتيجية بالكميات والأسعار المناسبة وهذا يتطلب التالي:

الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية.

التركيز على استخدام الأساليب الحديثة في عمليات الإرواء والتقنين في استخدام المياه في ظل شحة المياه.

دعم وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والتركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوفير الدعم المالي لها من خلال مصارف تنشأ لها الغرض.

دعم توجه الأيدي العاملة باتجاه القطاع الزراعي وتشريع قوانين تحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

استغلال التحسن الكبير في القدرة الشرائية للمواطن العراقي لتشجيع الفلاح على الاهتمام وزيادة الإنتاج الزراعي.

حجب بعض مفردات البطاقة التموينية وخصوصاً التي تنتج في العراق عن الفلاحين والمزارعين لأنه من غير المعقول أن يعتمد الفلاح لسد حاجته من الطحين والرز على الدولة.

التثقيف باتجاه اعتماد سياسة نمو سكاني متوازن ودراسة امكانية وضع تشريعات وقوانين في هذا الاتجاه.

العمل باتجاه تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدولة.

دعم التصدير وتشجيع القطاع العراقي للاهتمام بالإنتاج السلعي.

أهمية اعتماد وزارة التجارة على توفير خزين ستراتيجي لمواد الغذاء الأساسية يقوم على الإنتاج المحلي والاستيراد لمواجهة الأزمات الطارئة التي قد تحدث في سوق الغذاء العالمي، وكذلك لاستخدامه في الحفاظ على توازن الأسعار ومنع المضاربة بالموارد الغذائية في السوق المحلية.

زيادة فاعلية الدولة في التدخل ووضع برنامج عملي لتامين متطلبات الأمن الغذائي في العراق وشروطه وذلك ما يتطلب اعتماد توجهات رئيسة لتشجيع التغير الهيكلي ونمو الإنتاجية وكما يأتي:-

مستويات عالية من الحماية الانتقائية للزراعة ولمدة محدودة للمحاصيل الزراعية الستراتيجية للتشجيع على زراعتها.

تركيز تدخل الدولة على تخطيط السياسات العامة بحيث يجب على صانعي السياسة أن يصمموا سياسة زراعية تركز على مجموعة منتقاة من الأنشطة الزراعية، وان تتمتع القطاعات الرئيسة بالدعم الحكومي من اجل حيازة التكنولوجيا والتدريب وإعادة الهيكلة والنفاذ إلى الأسواق ونشر المعلومات وتقديم القروض بأسعار منخفضة وذلك لتمكينها من المنافسة والنمو بشكل متوازن. ويمكن أن يتم التركيز على المحاصيل الزراعية التي يمتلك فيها العراق مزايا نسبية (الموارد الطبيعية) بغية التحول نحو المزايا التنافسية القائمة على التكنولوجيا والبحث العلمي بما يحقق الجودة والسعر المنخفض.

الاقتصادي | العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) اذار 2011

خبير: المبادرة الزراعية اعتمدت استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق الامن الغذائي

بغداد/ المدى الاقتصادي

قال الخبير الزراعي في وزارة الزراعة عبد الحسين الحكيم: ان المبادرة الزراعية تسعى لدعم القطاع الزراعي والنهوض به للتغلب على جميع المشكلات التي يعاني منها.

واضاف الحكيم في حديث لـ(المدى الاقتصادي): هنالك تخلف كبير في هذا القطاع خلال الفترة الماضية برغم اهميته الكبيرة في الاقتصاد العراقي كونه يضم ثلث سكان العراق، اذ يشكل سكان الريف مامقداره ٣٣,٢ ٪ من سكان العراق، والذين ترتبط الزراعة بحياتهم ارتباطا كبيرا واساسيا، اضافة الى تأمينه لجوانب لابأس بها من غذاء المواطن العراقي، وكذلك رفد الصناعات المحلية بالمواد الاولية، ومن هنا انطلقت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في اواخر سنة ٢٠٠٨ للنهوض بواقع هذا القطاع الحيوي والمهم.

واضاف الحكيم: من اهم مهامها تحقيق تنمية زراعية شاملة في جميع المجالات بصورة اكبر من ماتحقق ضمن المنهاج الاستثماري لوحده، حيث كان التوجه بالدرجة الاساس نحو دعم محاولات القطاع الزراعي من قبل الوزارة لزيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، من خلال رفع نسب الاكتفاء الذاتي لغذاء المواطن، وكذلك ايقاف تراجع مستويات القطاع الزراعي في مجالات الانتاج وتدهور انتاجية التربة وتراجع استخدام كميات المياه، والعمل على رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ومن اهمها الايدي العاملة والمياه والاراضي الزراعية والاستخدام الامثل لرؤوس الاموال المتاحة لدى الفلاحين، والقضاء على البطالة والبطالة المقنعة الموجودة في الريف العراقي بشكل خاص وفي المجتمع العراقي بشكل عام، الى جانب اعتماد سياسة زراعية وطنية مبنية على الواقع وترشيد استخدام المياه واستعمال تقنيات الزراعة الحديثة ووسائل التكنولوجيا المتطورة والتقليل من حالات التلوث الحاصلة في المياه، وايضا زيادة الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وتحقيق افضل مايمكن تحقيقه من التكامل الغذائي ودعم الانتاج المحلي وعدم الاكتفاء على القطاع النفطي فقط.

وبين الحكيم ان اهم مشاريع المبادرة الزراعية هي مشروع نشر استخدام تقنيات الري الحديثة وهو الذي سيغطي بعد انجازه بالكامل (٣) ملايين دونم من الاراضي الزراعية، واهمية استخدام منظومات الري الحديثة بالرش تأتي من جانبين الاول توفير كميات كبيرة من المياه والتقليل من هدر استخدامات المياه وضياعها مع امكانية استخدامات كميات المياه ذاتها لمساحات اكبر، اضافة الى ان استخدام منظومات الري بالرش يعني تحقيق زيادات كبيرة في الانتاج الزراعي لوصول زراعة الطن الواحد من الدونم الواحد المزروع بمحصول الحنطة الى المستوى المطلوب من خلال استخدام منظومات الري بالرش، وهناك منظومات مختلفة من منظومات الري بالرش وهي الخطية للمشاريع الزراعية الكبيرة من ٤٠ الى ٥٠ دونماً والمحورية وهي ايضا عبارة عن منظومة كبيرة تستخدم للمساحات الزراعية الكبيرة لحوالي ١١٠ دونمات، والمحورية الاصغر لـ٤٠ دونماً والمنظومة الثابتة من ٢٠ الى ١٠ دونمات لكل مرشة، وجميعها تعد من الوسائل الحديثة المستخدمة في عملية رش المزروعات والمحاصيل المستخدمة للقضاء على شحة المياه الموجودة حاليا في العراق بسبب مشاريع السدود المقامة على نهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار وزيادة الانتاج الزراعي.

واشار الحكيم الى ان المشاريع التي اقيمت خلال المبادرة الزراعية من اجل النهوض بقطاع النخيل من خلال استخدام الزراعة النسيجية وانشاء بساتين النخيل الحديثة وزراعة بساتين امهات النخيل بهدف تطوير واقع زراعة النخيل، ونتأمل تبني مشاريع جديدة في هذا السياق، ولقد اسهمت صناديق الاقراض في تطوير زراعة النخيل ومنح موافقات للصناعات التحويلية للتمور من خلال المبادرة وتم تبني عدة مقترحات لشراء التمور وباسعار جيدة من الفلاحين لتشجيعهم ودعمهم بهدف جعل الفلاحين يجنون ثمار النخيل من التمور ويقومون بتطوير زراعة النخيل والاهتمامبها والاستفادة من ذلك في زيادة انتاجية النخيل من التمور.

ولفت الى وجود مشاريع اخرى تتعلق بدعم بذور محصولي الحنطة والشعير في سنة ٢٠٠٨، حيث لم تكن تتوفر بذور كافية في السابق، وشراء مكائن حديثة لتغطية البذور ونشرها على جميع الشعب الزراعية لمساعدة الفلاحين في عملية تنقية البذور المخزونة لديه وتعفيرها واعادتها اليه، ونشر زراعة الاعلاف على وفق استخدام الطرق الحديثة وباستخدام اليات حديثة واستعمال منظومات الري بالرش وشراء الطائرات الزراعية، حيث تم تخصيص (٢٩,٧٠٠) مليار دينار والمستخدمة في عمليات الرش الجوي للمبيدات ومكافحة حشرة الدوباس التي تصيب اشجار النخيل ومكافحة الافات الزراعية الاخرى، وهناك مشاريع اخرى وهي اقامة مركز تأهيلي متطور لتدريب وتطوير الكوادر العاملة في القطاع الزراعي، كما تم منح مبالغ مالية لمعالجة ظاهرة التصحر من خلال شراء اليات حديثة ومتطورة للهيئة العامة لمكافحة التصحر، وهناك مشاريع لانشاء محطات الابقار التعليمية التي تقوم باستيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة والعاطلين عن العمل وتدريبهم خلال سنة كاملة ومن ثم منحهم قروض مالية لتنفيذ مشاريع مشابهة في المستقبل، وكذلك زراعة مشاتل اشجار الفواكه في الاراضي الخالية من الامراض والافات الزراعية في عدد من المناطق وتجهيز الشتلات للفلاحين، وهو مايسجل لصالح المبادرة الزراعية ذات العمر القصير نسبيا الذي لايتجاوز ثلاث سنوات لحد الان.

وقال الحكيم: ضمن قروض صناديق القروض التخصصية للمبادرة الزراعية وكانت مبالغ القروض بنحو ١٢٣,٣ مليار دينار لتنمية الثروة الحيوانية وبقيمة ٢٠٪ و١٧٩،٢ مليار دينار وبنسبة ٢٨٪للفلاحين وصغار المزارعين و٢٣٥,٢ مليار دينار وبنسبة ٣٧٪ لمشاريع المكننة الزراعية ومنظومات الري ولمشاريع تنمية النخيل ب ٣٤,٤ مليار دينار وبنسبة ٥٪ و٥٧,٦ مليار دينار للمشاريع الكبرى وبنسبة ٩٪ و٧,٤ مليار دينار لتنمية الاهوار وبنسبة ١٪ ليصبح المجموع ٤,٦٣٤ مليار دينار، فيما كانت اعداد معاملات الفلاحين المستفيدين من القروض وصناديق القروض التخصصية ٤٤٣٢٥ معاملة وبواقع ٦٩٠٥ من المستفيدين من قروض تنمية الثروة الحيوانية وبنسبة ١٦٪ و١٥٦٤٦ من الفلاحين وصغار المزارعين وبنسبة ٣٥٪ و١٥٥٠٣ وبنسبة ٣٥٪ للمكنة الزراعية ومنظومات الري و٥٨٢٤ من المستفيدين من مشاريع تنمية النخيل وبنسبة ١٣٪ و١٣٣ معاملة للمشاريع الكبرى و٣١٤ من المستفيدين من مشاريع تنمية الاهوار وبنسبة ١٪.

اما خارطة توزيع تخصيصات المبادرة الزراعية للاعوام ٢٠٠٨- ٢٠١١ فكانت ٢٣٠٠مليار دينار لصناديق الاقراض على النحو الاتي ١١٠٤ مليار وبنسبة ٤٨٪ وبواقع ٢٨٨ مليار دينار لسنة ٢٠٠٨ و٢٤٠ مليار دينار لسنة ٢٠٠٩ و٢٨٨ مليار دينار لسنة ٢٠١٠ و٢٨٨ مليار دينار لسنة ٢٠١١ و٣٢٢مليار دينار لوزارة الزراعة وبنسبة ١٤٪ بواقع ٨٤ مليار دينار لسنة ٢٠٠٨ و٧٠مليار دينار لسنة ٢٠٠٩ و٨٤ مليار دينار لسنة ٢٠١٠ و٢٠١١ و٨,٨٦٤ مليار ينار لوزارة الموارد المائية وبنسبة ٦,٣٧٪ وبواقع ٢٢٥,٦ لسنة ٢٠٠٨ و١٨٨ مليار دينار لسنة ٢٠٠٩ و٢٢٥,٦ مليار دينار لسنة ٢٠١٠ و٢٠١١ و٩,٢ مليار دينار لادارة المبادرة الزراعية بنسبة ٤,٠ ٪ وبواقع ٤,٢ مليار دينار لسنة ٢٠٠٨ ومليارين لسنة ٢٠٠٩ و٤,٢ مليار دينار لسنتي ٢٠١٠ ٢٠١١، اضافة الى ما هو مخصص لتلك الوزارات والجهات الاخرى من مبالغ مالية للتخصيصات ضمن الخطة الاستثمارية، وفعلا بامكاننا القول هنا ان المبادرة الزراعية حققت الكثير من النجاحات وبصورة مستمرة من العمل لنجاحات اخرى مستقبلية وبصورة اكبر.

واضاف: من الممكن حصرها بموضوع بعينه وهو ان طبيعة التطورات الحاصلة في القطاع الزراعي تسير ببطء شديد بشكل وباخر وهو ناجم بسبب طبيعة القطاع الزراعي الذي يستلزم انتقاله من مرحلة الى اخرى فترة زمنية معينة، فمثلا ان عملية السعي نحو تحسين واقع حقول تربية الحيوانات من المواشي والابقار يستلزم فترة زمنية طويلة، وكذا الحال مع زيادة انتاج الارض الزراعية وتطوير قابليات وامكانيات الفلاحين والمزارعين بحاجة الى فترة زمنية معينة، وبخصوص مستقبل المبادرة الزراعية اتوقع استمرارها للثلاث سنوات المقبلة الاخرى، وهي بحاجة الى استمرار العمل فيها للاسهام بالتنمية الزراعية في المستقبل من دون زيادة التكاليف المالية ودعم الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي.

ثورة ليبيا تهدد العالم بصدمة نفطية

ترجمة:فريد سلمان الحبوب

شبح الحرب الأهلية في ليبيا الغنية بالنفط والتقارير المقدمة عن إنشاء إمارة إسلامية في البلاد بمنطقة"برقة"دفع بأزمة الشرق الاوسط إلى مرحلة أكثر خطورة، الأمر الذي أدى إلى حدوث ارتفاع مدوي في أسعار الخام الامريكي.

يقول بول هورسنل رئيس ابحاث النفط في باركليز كابيتال ان"من المحتمل ان تكون أزمة النفط الاكبر والأسوأ للنفط منذ ازمات ايران في عام ١٩٧٩"، واضاف:""كانت تلك ثورة في بلد واحد، والآن نشهد ثورات عدة لبلدان كثيرة في آن واحد، والعالم لا يملك سوى ٤,٥ مليون برميل يومياً من الطاقة الفائضة، وهي ليست مطمئنة ومريحة".

وكانت عقود النفط قد قفزت إلى أكثر من ٦ دولارات أمريكية للبرميل الواحد يوم الاثنين إلى ما يزيد على ٩٥ دولاراً مطاردة لخام برنت الذي جرى تداوله مرتفعاً الى ١٠٨ دولارات، مما ينذر بارتفاع غير مسبوق للاسعار، فمصر التي شهدت ثورة هي الاخرى تعتبر لاعب نفط صغير، في حين يملك حوض سرت في ليبيا أكبر احتياطي في أفريقيا، وتصدر مايقارب ١,٤ مليون برميل يومياً معظمها لألمانيا وايطاليا واسبانيا.

وقد بدأت شركات بريتيش بتروليوم وشتات اويل وتوتال واينى بإجلاء الأسر والموظفين غير الاساسيين من ليبيا، وقال رئيس بي بي بوب دادلي لسكاي نيوز: أن الشركة لديها استكشافات محدودة فقط في ليبيا ولكن"لا تزال ملتزمة بممارسة الأعمال"هناك. كما صرحت شركة ونترناشيونال الالمانية لاستكشاف النفط أنها في طريقها لإيقاف عملياتها في ليبيا، أما شركة ايني الايطالية فقد كانت أكبر الخاسرين من خط الانابيب الى ليبيا، حيث هوت أسهمها إلى ٥ بالمئة في ميلانو، مما أدى انخفاض مؤشر أم أي بي الى ٣,٦ بالمئة في صالحه.

مخزونات النفط العالمية هي أعلى مما كانت عليه قبل ارتفاع الاسعار عام ٢٠٠٨، وبوسع اوبك زيادة الانتاج اذا لزم الامر، غير انها رفضت القيام بذلك حتى الآن على الرغم من نداءات وكالة الطاقة الدولية، وبالتالي فان صورة العرض بالفعل"مقلقة". ومن جهته قال مسؤول سعودي: أن وزراء النفط العالمي سيجتمعون غداً في الرياض لتدارس"تقلبات"السوق، ولكن أوبك قالت ان الأسواق العالمية"زودت بما فيه الكفاية".

على الرغم من ان حقول النفط في ليبيا كبيرة بما يكفي للتأثير على العرض العالمي، فهي تنتج ٢,٣ بالمئة من الناتج العالمي، الى أن المستثمرين لديهم اهتمامات أوسع في مناطق اخرى من العالم. وكانت الاحداث المتسارعة في المنطقة والتي شملت بلدان كانت مستقرة إلى مدى قريب قد دفعت الأسواق للشك حول سلامة وأمن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى، حيث تجهز منطقة الخليج ثلث انتاج النفط العالمي، واولى البوادر كانت في مملكة البحرين التي تحكمها عائلة سنية بادرت برفع اغصان الزيتون امام جماهير المتظاهرين الشيعة ومع هذا تم إلغاء سباق الجائزة الكبرى للسيارات في الجزيرة الذي كان من المقرر اقامته في البحرين شهر مارس المقبل.

مقايضات العجز عن سداد الائتمان على الدين في المملكة العربية السعودية قفزت إلى ١٤٠ نقطة أساس يوم الاثنين، وقال مايكل لويس، رئيس السلع في دويتشه بنك:"أسواق النفط تستعد للمتاعب، خصوصاً بعد وصول سعر الخام الامريكي لعقود شهر ديسمبر إلى ١٢٠ دولاراً امريكياً"، مشيراً إلى مخاوف من تصاعد الاسعار بصورة سيئة بسبب الاحداث الجارية في ليبيا".

واضاف السيد لويس:"ان أسعار النفط تميل إلى أن تلحق ضرراً اقتصادياً عندما تتراوح بين ٩٥ و١٠٠ دولار للخام الامريكي، وكقاعدة عامة من الإبهام والارتفاع المطرد بزيادة مقدارها ١٠ دولارات سيقلل هذا من النمو الامريكي بنسبة ٠,٥ pc على مدى سنتين، وأسوأ من ذلك اذا ما وصلت هذه الاسعار الى نقطة اللاعودة"

وفي عودة لبول هورسنل رئيس ابحاث النفط في باركليز كابيتال قال:"أزمة الطاقة العالمية تخيم علينا مرة أخرى بعد فترة راحة قصيرة من الأزمة المالية الاخيرة، وخلال عامين فقط فإن العالم قد نمى بسرعة بحيث يستهلك كمية إضافية مساوية لإخراج العراق والكويت معاً من السوق". واضاف:"من المرجح ان يستمر تدفق النفط من الدول الشرق أوسطية مهما كان اللونِ السياسي للأنظمة الحاكمة، لكن الأقل وضوحاً هو هل ستستمر الشركات النفطية العالمية في الإستكشاف أو الاستثمار في هذه المنطقة حيث لا أحد سيعرف قواعد اللعبة"؟ خاتماً حديثه بالقول انه لا يهم كثيراً ما هو مناخ الاستثمار للمشاريع طويلة الأجل لرأس المال الثابت".

ومن جهتها دعت الوكالة الدولية للطاقة لاستقدام ٣٠ تريليون دولار من الاستثمارات في مشاريع الطاقة على مدى السنوات الـ ٢٠ المقبلة للحفاظ على النمو العالمي على المسار الصحيح وتلبية الطلب من الصين المتفجرة، كون المهمة ستكون أصعب في المستقبل القريب.

ولعل السؤال الأكثر إثارة للاهتمام هو ما إذا كان التغيير الكاسح لشمال أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط سيؤدي إلى نقاش واسع حول كيفية استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة حيث تتسارع وتيرة تسربات تصدير النفط في المنطقة الملتهبة،.

كما أن تحول ارتفاع أسعار النفط الذي أعقب الانهيار المتوالي للنظام الدموي للعقيد القذافي، رفع مستوى صوت المطالبة في التنقيب عن النفط في المياه العميقة على أن تستأنف قبالة ساحل أمريكا الجنوبية. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، ينتج خليج المكسيك تقريبا نفس الكمية التي تنتجها ليبيا من برميل النفط يوميا، ولكن التشابه ينتهي هناك. فالخليج تحت سيطرة الولايات المتحدة، وفيما الجهة الاخرى تحت ضغط الانفجارات، كما يتوقع أن تبدأ الاضطرابات السياسية لزعزعة استقرار المملكة العربية السعودية وايران والكويت- منتجي النفط الرئيسيين الثلاثة- ثم هذه المخاوف من المرجح أن تطغى في مزيد من الضغوط لمنح تصاريح المياه العميقة.

عن/ ديلي تيلغراف

الاقتصادي | العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) اذار 2011

المرصد الاقتصادي

الإعلانات التجارية مهنة الترويج والعرض والمهارة...

بغداد/ علي الكاتب

شكلت مهنة الاعلانات التجارية نافذة واسعة للترويج والعرض لمهن وصناعات واعمال تجارية مختلفة، الامر الذي جعلها جزءا مفصليا في الحركة التجارية.

وتأثرت صناعة الاعلانات التجارية بالتطورات العالمية الحديثة التي دخلت عددا من المجالات لتصبح بالتالي الاكثر تطورا، وهو الذي جعلها تتفوق على غيرها من المهن مستقطبة بذلك اعدادا كبيرة من الايدي العاملة البسيطة واصحاب المهارات والقابليات في مهنة الترويج.

وقال علي الخالدي صاحب شركة النورس للدعاية والاعلان: ان مهنة الاعلانات في العراق احتلت موقعا مهما وحيزا كبيرا بين المهن والحرف الحديثة والمتطورة لسرعة تطورها واعتمادها الوسائل الحديثة والمتطورة عالميا وبخطوات كبيرة قد تفوق غيرها من المهن الاخرى، اضافة الى سعة افقها التي اصبحت لا تقتصر بالجهات الحكومية التي كانت شبه مسيطرة على هذا القطاع، حيث كان الكثير من الاعمال تخضع لسلطة الاجهزة الرقابية وما يتطلبه ذلك من الحصول على الموافقات والتأييدات، الامر الذي جعل المهنة تصاب بالشلل، بينما الجهات الحكومية التي كانت تروّج للمناقصات أو المزايدات العلنية والسرية تعمل بحرية تامة من دون أن تكون هناك أية جهات معلنة من القطاع الخاص تقوم بالترويج لتلك النشاطات التجارية والصناعية والزراعية، لكن الأمر أختلف تماما بعد التغيير الذي أعقبَ عام ٢٠٠٣، حيث بدأ نشاط القطاع الخاص يلقي بظلاله على السوق عن طريق الاستيراد أو التصنيع أو الاستثمار وغيرها.

واضاف إن ثقافة الإعلان وإدراك مدى أهميته لا تزال ليست بالمستوى المطلوب في العراق عموماً، فضلاً عن إن معظم المتعاملين بهذا القطاع لايزالون يتعاطون بصورة سلبية مع الاعلانات انطلاقاً من فهم خاطئ يؤكد أن الإعلان هو قطاع مختص بالشركات أو المحال التي تعاني من الكساد في بضائعها وتصريف منتجاتها، إضافة الى اسباب اخرى اثرت في عدم فاعلية نشاط الإعلان التجاري وهي قلة خبرة الكوادر العاملة في هذا المجال، الذي يعتمد بصورة كلية على مهارات الإبداع والابتكار واللباقة في طريق الإقناع وتعميم الفائدة.

وتابع ان مجالات مهنة الاعلانات التجارية اصبحت في الوقت الحاضر تأخذ حيزا كبيرا اكثر من مامضى، حيث ان ثقافة الإعلان تسير قدما نحو الانتشار وبخطى متسارعة، بدلالة انتشار الكثير من شركات القطاع الخاص المتخصصة بالاعلانات التجارية التي يكون عملها يمتاز بشمول اكبر عدد ممكن من القطاعات الخدمية والتجارية، وتشكيل اقسام او شعب ادارية مختصة بالاعلانات في معظم دوائر الدولة التي تتعاطى بنحو ايجابي الى حد ما مع وسائل الاعلام المختلفة، وهناك اصدارات للكثير من الصحف والمجلات والمطبوعات الاعلانية والتجارية المتخصصة والتي يكون اصدارها اسبوعيا او نصف شهري او شهريا وفصليا تصدر صحيفة أسبوعية متخصصة في الإعلان التجاري والتي توزع مجانا في كثير من الاحيان لضمان وصولها الى اكبر عدد ممكن من الناس والجهات ذات العلاقة.

وقال محمد حمزه مصصم اعلانات ان هناك برامج معتمدة عالمياً نعتمدها لوضع تصاميم للإعلانات التجارية بجميع المجالات القطاعية، ونتابع بشكل مستمر كل ما هو جديد في عالم التصميم بما يتلاءم ومتطلبات السوق والترويج في العراق، فضلا عن انتهاجنا منهجاً وسطياً للتوفيق بين ما يفرضه المحيط الاجتماعي وبين ضرورة الانفتاح التي تشترطها قوة بث الإعلان، ونشر الاعلان كما هو من دون تغطية أو تقييد ما دامت المسألة عبارة عن عملية ترويج لعمل قانوني.

وأشار الى ان معوقات تنمية سوق الإعلان التجاري تبرز من خلال كون المؤسسات الإعلامية المحلية لاتزال حديثة العهد وعدم امتلاكها لرصيد كاف من الخبرة والمهارات والقابليات والامكانيات المادية التي يضمن لها الاستمرارية والتطور في مجال عملها، كما انها بحاجة الى المزيد من الوقت للإندماج والتواصل مع مؤسسات الإعلان التجاري في دول الجوار والعالم.

وتابع ان هناك انماطاً ترويجية وتسويقية لا تزال غير معمول فيها في العراق في الكثير من دول العالم والتي تصل بالسلعة او البضاعة الى مرحلة الانتشار الكامل في الدخول إلى مجالات جديدة لمنافذ ومواقع متخصصة على الانترنت مهمتها الاعلان والبيع والشراء وخدمة التوصيل للمستهلك، الامر الذي يبرز الحاجة الى تطوير سوق الإعلان التجاري من المستوى الحالي الى آفاق جديدة.

اقتصاديات

للفساد أوجه عدة!

■ عباس الغالبي

لم يكن هنالك وجه واحد للفساد، بل أوجه متعددة منها مايكون معلن واضح المعالم، ومنها مايكون مبطن تحت مسوغات قانونية.

ولعل مسودة قانون رواتب كبار موظفي الدولة المعدة الى مجلس النواب تنطوي على كثير من المسوغات القانونية لتكريس الفساد والتصرف بالمال العام تحت مبررات تبيحها السلطة التشريعية.

حيثيات مسودة القانون تتحدث عن ارقام للرواتب الاسمية لكبار موظفي الدولة فضلاً عن ما يسمى بمخصصات المنصب التي هي الاخرى قريبة من الرواتب الاسمية، مايخلق بوناً شاسعاً بينها وبين رواتب صغار موظفي الدولة والتي تكرس لتباين اجتماعي واقتصادي ومعيشي تخلقه قوانين مجلس النواب.

كثير من المتابعين والمراقبين والخبراء تباحثوا معي من خلال الانترنت والاتصالات الهاتفية والايميلات، ومثلما أصابتني الدهشة أصابتهم كون هذا الاتجاه والمنحنى في القانون الجديد لم يمثل أدنى مطالبات متظاهري يوم الجمعة الفائت والتي كان عنوانها الابرز مكافحة الفساد المستشري في جسد الدولة والوضع المعيشي والاقتصادي، حيث كان هذا القانون تكريس واضح للفساد وتحقيق لمكتسبات وامتيازات بطرق قانونية، وتجسيد لمنطق تحقيق المغانم من خلال المناصب والمواقع الحكومية والرسمية الاخرى في الدولة، والنأي عن الهدف الاسمى الذي يفترض ان تعبر عنه تلك المسميات والعناوين والمواقع.

> اللافت للنظر ان مسودة القوانين ان المادة الخاصة بمخصصات الخطورة وضعت مساراً لتحقيق الاضافات المالية على فقرة الراتب الاسمي التي بدت وكأنها مخفضة بدرجة كبيرة، حيث تتقاطر نسب الاضافات في مخصصات الخطورة من 40% من قيمة الراتب الاسمي الى 250% منه، وهذه حالة فساد بحماية قانونية وتحت مسوغ قانوني.

ندعو البرلمان الى اعادة النظر بحيثيات مسودة القانون الذي لاينسجم مع تطلعات السواد الاعظم من النس ولاسيما ممن يرزحون تحت خط الفقر، والغريب في الامر ام ديباجة مشروع القانون تحمل في الاسباب الموجبة لتشريعه: (ان الهدف منه تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الرواتب والمخصصات بما ينسجم والمعايير الوظيفية وبغية تقليص الفوارق في الرواتب بين الموظفين)، أي ضحك على الذقون هذا، وأية عدالة هذه التي تعمل على خلق هذه الفوارق في الامتيازات والتي لم تتصل بالعدالة والمساواة في الامتيازات والفرص بصلة، بل كانت لهاث وراء المكاسب وعدم اكتراث بالطبقات الفقيرة ومستواها المعيشي.

ومن اللافت للنظر ان مسودة القوانين ان المادة الخاصة بمخصصات الخطورة وضعت مساراً لتحقيق الاضافات المالية على فقرة الراتب الاسمي التي بدت وكأنها مخفضة بدرجة كبيرة، حيث تتقاطر نسب الاضافات في مخصصات الخطورة من ٤٠٪ من قيمة الراتب الاسمي الى ٢٥٠٪ منه، وهذه حالة فساد بحماية قانونية وتحت مسوغ قانوني.

من هنا لابد لمجلس النواب كجهة تشريعية ان تضع بنظر الاعتبار هذه النسب وغيرها وخلق موازنة بين المواد والابواب التي تضمنتها مسودة هذا القانون ولاسيما نسب مخصصات الخطورة والعلاوات ومخصصات المنصب وكلها تندرج في اطار التسويغ والتبرير لمجموعة من الحيثيات القانونية تؤدي بالمحصلة النهائية الى مكاسب فيها من الفوارق وانعدام العدالة الاجتماعية مالم تحمله قوانين دول العالم المتطلع الى تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على دثر الفوارق الالجتماعية.

ويبقى السؤال الاهم هل ان الفساد ينحصر في بوتقة واحدة ام هنالك للفساد أوجه عدة؟

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون